

Distr.: General
1 November 2022
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والأربعون

23 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2023

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

بيرو

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3مقدمة.	أولاً -
3الإطار العام.	ثانياً -
3التصديق على الصكوك.	ألف -
3حماية حقوق الإنسان.	باء -
11الفئات المشمولة بحماية خاصة.	ثالثاً -
11كبار السن.	ألف -
11المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين (مجتمع الميم).	باء -
13الأشخاص المحرومون من حريتهم.	جيم -
13الأشخاص ذوو الإعاقة.	دال -
14المدافعون عن حقوق الإنسان.	هاء -
14النساء.	واو -
16الأطفال والمرهقون.	زاي -
19الشعوب الأصلية.	حاء -
20الأشخاص المتقلون.	طاء -
21المنحدرون من أصل أفريقي.	ياء -
21ضحايا فترة العنف.	كاف -
22العمال المنزليون.	لام -
22الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو السل.	ميم -
23استنتاجات.	رابعاً -

أولاً- مقدمة

- 1- تقدم دولة بيرو تقريرها الوطني الرابع إلى مجلس حقوق الإنسان في إطار الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. ويبيّن التقرير التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقّمة من 69 وفداً من وفود الدول المشاركة في الدورة الثالثة للاستعراض، البالغ عددها 177 توصية.
- 2- وهذا التقرير هو ثمرة التعاون القائم بين مختلف كيانات الدولة. وعلاوة على ذلك، لقد قُدم التقرير قبل أن تعتمده وزارة العدل وحقوق الإنسان⁽¹⁾ إلى منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المكوّن من كيانات عامة وكيانات خاصة وممثلين عن المجتمع المدني) للنظر فيه.
- 3- وخلال فترة التقييم 2017-2022، أحرزت بيرو تقدماً كبيراً في النهوض بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وهي تعكف حالياً على وضع السياسة الوطنية المتعددة القطاعات لحقوق الإنسان، التي ستمكّنها، في جملة أمور، من تنسيق جهودها لمكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز.
- 4- وتتفق التدابير المذكورة أعلاه، فضلاً عن التقدم المحرز المشار إليه في هذا التقرير، مع الأنظمة السارية في بيرو والتزامات البلد الدولية والوطنية في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً- الإطار العام

ألف- التصديق على الصكوك

- 5- لقد تم التصديق على الصكوك التالية⁽²⁾:
 - (أ) اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين⁽³⁾؛⁽⁴⁾
 - (ب) البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 بشأن اعتماد شارة مميزة إضافية⁽⁵⁾؛⁽⁶⁾
 - (ج) تعديلات على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان⁽⁷⁾؛⁽⁸⁾
- 6- وسعيًا إلى تعزيز الامتثال لالتزاماتها الدولية⁽⁹⁾، اعتمدت بيرو "البروتوكول المشترك بين القطاعات لمشاركة دولة بيرو في النظم الدولية لحماية حقوق الإنسان"⁽¹⁰⁾.
- 7- ويتضمن هذا البروتوكول ثمانية خطوط عمل رئيسية تتعلق بصياغة التقارير، والمشاركة في أنشطة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والاستعراض الدوري الشامل، والتخصيص للزيارات ومواكبتها، والاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات، وتنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما ينص البروتوكول على صك إنفاذ من أجل ضمان التشغيل البيئي لإدارة المعلومات.

باء- حماية حقوق الإنسان

1- الإطار القانوني الشامل لعدة قطاعات

- 8- في عام 2022، اعتمدت أداتان من الأدوات لمكافحة التمييز هما⁽¹¹⁾: '1' السياسة الوطنية لتحديث إدارة الشؤون العامة بحلول عام 2030⁽¹²⁾؛ و'2' الخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية لعام 2050⁽¹³⁾. وتهدف هاتان الأداتان إلى احترام حق كل فرد في تحقيق إمكاناته دون التعرض لتمييز وفي ظل تكافؤ الفرص من أجل العيش حياة مرضية تماماً؛ وهما تتصّان، تحقيقاً لهذه الغاية، على الحدّ من جميع أشكال التمييز والتفاوت الاجتماعي.

- 9- وفي العام نفسه، تم تنظيم اجتماعات إقليمية لتحديد الإشكالية العامة التي تتطوي عليها السياسة الوطنية المقبلة المتعددة القطاعات لحقوق الإنسان⁽¹⁴⁾ لعام 2030، بغية تحقيق عمل منسّق من جانب مختلف هيئات الدولة والحدّ من عدم المساواة في التمتع بحقوق الإنسان ومن التمييز الهيكلي.
- 10- وتستند السياسة الوطنية المقبلة المتعددة القطاعات لحقوق الإنسان⁽¹⁵⁾ إلى الخطة الوطنية الثالثة لحقوق الإنسان للفترة 2018-2021⁽¹⁶⁾، التي تحدد التوجهات الاستراتيجية للإدارة العامة من أجل تحقيق 373 هدفاً من الأهداف المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى 13 فئة مستهدفة بحماية خاصة، وهي: '1' كبار السن؛ '2' سكان بيرو المنحدرون من أصل أفريقي؛ '3' الأشخاص ذوو الإعاقة؛ '4' النساء؛ '5' الأطفال والمراهقون؛ '6' الأشخاص المحرومون من حريتهم؛ '7' المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين؛ '8' الشعوب الأصلية؛ '9' الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو السل؛ '10' الأشخاص المتقلون؛ '11' ضحايا العنف المرتكب من عام 1980 إلى عام 2000؛ '12' العمال المنزليون؛ '13' المدافعون عن حقوق الإنسان⁽¹⁷⁾.
- 11- ومن المهم تسليط الضوء على اعتماد⁽¹⁸⁾ خطة العمل الوطنية الأولى بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان 2021-2025⁽¹⁹⁾، التي تهدف إلى ضمان حماية واحترام حقوق الإنسان في مجال الأنشطة التجارية. وتأتي هذه الخطة نتيجةً للعمل التعاوني القائم، منذ كانون الثاني/يناير 2019، بين 132 مؤسسة حكومية وقطاع الأعمال والشعوب الأصلية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، بدعمٍ من المنظمات الدولية وجهات التعاون الدولي⁽²⁰⁾.

2- الإطار القانوني المحدد

استعمال القوة⁽²¹⁾

- 12- في عام 2020، اعتُمدت اللائحة التنفيذية للمرسوم التشريعي 1095، الذي يحدد قواعد استعمال القوة من جانب القوات المسلحة⁽²²⁾، وعلى وجه الخصوص، المبادئ التوجيهية التي يجب اتباعها في أي عملية عسكرية⁽²³⁾. وتتص اللائحة صراحةً على أن الشرعية والضرورة والتناسب تمثل المبادئ التوجيهية لاستعمال القوة العامة، كما تشير إلى واجب تفسير أحكامها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك "قرارات المحاكم فوق الوطنية وآليات رصد معاهدات حقوق الإنسان".
- 13- وفي شباط/فبراير 2022، تم اعتماد "دليل حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للقوات المسلحة البيروفية"⁽²⁴⁾ و"الدليل المشترك لقواعد السلوك العمليتي للقوات المسلحة"⁽²⁵⁾ و"دليل قانون العمليات للقوات المسلحة البيروفية"⁽²⁶⁾. وتتضمن هذه الأدوات جميع المعايير والمبادئ التوجيهية العملية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تؤثر على تخطيط وسير وتقييم الأنشطة والعمليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة على الأراضي الوطنية.
- 14- وفي عام 2018، اعتُمدت التوجيهات المتعلقة بالنظام التعليمي في قطاع الدفاع⁽²⁷⁾. وهي تحدد التوجهات الواجب تطبيقها في ظل الامتثال للإطار الدستوري والمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتُوحّد الدورات الدراسية المقدمة في إطار هذه المواد.
- 15- وأدرجت مسألة حقوق الإنسان في ثمانية فصول دراسية من فصول التدريب المهني العشرة للشرطة الوطنية البيروفية⁽²⁸⁾.
- 16- وفيما يتعلق بالتقييم القضائي لأعمال الشرطة الوطنية البيروفية، أرسّت محكمة العدل العليا للجمهورية، ضمن المبادئ القانونية الملزمة (التي يحتج بها قضاة جميع الهيئات القضائية)، أن ممارسة مهام الشرطة يجب أن تفسّر وفقاً للإطار الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك السوابق القضائية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان⁽²⁹⁾.

17- وفيما يتعلق بخدمات الشرطة غير العادية، قضت المحكمة الدستورية بأنها متوافقة مع الدستور وأن الشرطة الوطنية البيروفية ليست متحيزة في تنفيذ هذه الخدمات، لأن الأعمال التي تنجز في هذا السياق تُعتبر من أعمال الخدمة. وقضت المحكمة أيضاً بأن أفراد الشرطة الذين يقدمون هذه الخدمات يجب أن يمثلوا لجميع المعايير ذات الصلة باستعمال القوة⁽³⁰⁾.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة⁽³¹⁾

18- أصدرت الآلية الوطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽³²⁾ ستة تقارير سنوية منذ عام 2017⁽³³⁾. كما أصدرت سبعة تقارير خاصة⁽³⁴⁾ عن حالة الأطفال والنساء والأشخاص المحرومين من حريتهم.

إمكانية اللجوء إلى القضاء⁽³⁵⁾

19- في عام 2021، اعتمدت بيرو السياسة العامة لإصلاح النظام القضائي⁽³⁶⁾ التي تهدف إلى تيسير إمكانية لجوء جميع المواطنين إلى القضاء، وتحديث الإجراءات القضائية، وتحسين ممارسة المحاماة وتدريب المحامين، وتعزيز الموارد البشرية لمؤسسات النظام القضائي وسياسات مكافحة الفساد والرقابة التأديبية والأخلاقية.

20- وفي عام 2020، انضمت بيرو إلى لوائح برازيليا المتعلقة بإمكانية لجوء المستضعفين إلى القضاء، وأرست مبدأ تطبيق هذه اللوائح من جانب جميع قضاة الجمهورية⁽³⁷⁾.

21- وفيما يتعلق بشؤون الشعوب الأصلية في مناطق الأمازون، وأياكوتشو، وخونين، ولوريتو، وبونو، وسان مارتين، وسيلفا سنترال، وأوكايالي، أنشأت وزارة العدل وحقوق الإنسان⁽³⁸⁾ أفرقة من المحامين العاميين، وهم يوفر الدفاع أمام المحكمة الجنائية عن أفراد مجتمعات الفلاحين والمجتمعات القبلية المنتمية إلى الشعوب الأصلية⁽³⁹⁾ باستخدام نهج متخصص ومتعدد الثقافات.

22- وتجدر الإشارة أيضاً إلى اعتماد "التوجيهات التي تنظم توفير الخدمات العامة الدفاعية وإمكانية اللجوء إلى القضاء عن طريق نهج مشترك بين الثقافات لصالح الشعوب الأصلية"⁽⁴⁰⁾.

الصحة⁽⁴¹⁾

23- في عام 2020، اعتمدت بيرو السياسة الصحية الوطنية المتعددة القطاعات لعام 2030 المعنونة "Perú, país saludable" "بيرو، بلد في صحة جيدة"⁽⁴²⁾، وهي تهدف إلى تحسين عادات وسلوكيات السكان، إضافة إلى أساليب وظروف حياتهم، وضمان حصول الجميع على خدمات صحية شاملة وجيدة في الوقت المناسب.

24- وفي مرسوم الطوارئ 017-2019-DU، اتخذت تدابير لضمان التغطية الصحية الشاملة بحيث يُسجل أي شخص دون تأمين صحي⁽⁴³⁾ في النظام بصرف النظر عن فئته الاجتماعية والاقتصادية.

25- وفيما يتعلق بالإجهاد العلاجي، أُجريت 64 عملية إجهاد علاجي في سبع من مناطق بيرو في عام 2021. وتشكل تومبيس المنطقة التي سُجل فيها أكبر عدد من الحالات (61 في المائة، أي ما يمثل 39 حالة)، تليها ليما (25 في المائة، أي ما يمثل 16 حالة)⁽⁴⁴⁾.

26- وفيما يتعلق بالتنقيف الجنسي، تم في عام 2021 تحديث "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنقيف الجنسي في مرحلة التعليم الأساسي"، وإعداد ثلاثة أدلة للمعلمين في مرحلة التعليم العام الأساسي، وهي تتضمن إرشادات بشأن التنقيف الجنسي ومنع العنف الجنساني، وتعزيز استمرارية التعليم في حالات الحمل أو الأمومة المبكرة⁽⁴⁵⁾.

27- وأدت حالة الطوارئ الصحية المعلنة على الصعيد الوطني⁽⁴⁶⁾ بشأن كوفيد-19 إلى اتخاذ تدابير للوقاية من الفيروس ومكافحته؛ وبموازاة ذلك، أعلنت حالة الطوارئ على الصعيد الوطني نتيجةً للظروف الخطيرة الناشئة التي تهدد حياة الأمة⁽⁴⁷⁾.

28- ويُسّر إنشاء قيادة العمليات المتعلقة بكوفيد-19 توفير الرعاية الصحية للسكان⁽⁴⁸⁾. واعتمد البلد، في إطار إجراءات الوقاية والحد من انتشار العدوى وخطر الإصابة، الخطة الوطنية للتطعيم ضد كوفيد-19⁽⁴⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد معدل استثنائي قدره صفر في المائة على الرسوم الجمركية للبضود الفرعية الوطنية ذات الصلة بالأدوية واللوازم الطبية⁽⁵⁰⁾.

العمل⁽⁵¹⁾

29- في عام 2021، اعتمدت بيرو السياسة الوطنية بشأن العمل اللائق⁽⁵²⁾، التي تهدف إلى زيادة المهارات المهنية للسكان في سن العمل وإنشاء وظائف رسمية، وتعزيز المساواة في التوظيف ليد العاملة المحتملة، وتوسيع نطاق الحصول على الحماية والاستحقاقات والحقوق على الصعيد الاجتماعي.

30- كما اعتمدت بيرو السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنيين لعام 2030⁽⁵³⁾، التي تتمثل أهدافها في ضمان الإدارة والقدرة المؤسستين في مجال السلامة والصحة المهنيين، وإرساء ثقافة الوقاية من الأخطار في مكان العمل، وزيادة عدد الأشخاص المشمولين بالتأمين ضد المخاطر المهنية، وتحسين ظروف الصحة والسلامة في بيئة العمل.

31- ونُشر المرسوم السامي DS 018-2020-TR في عام 2020، وهو يضع إطاراً تنظيمياً للمراهقين الملزمين بعقد عمل، ويحدد تدابير لمنع عمل الأطفال والمراهقين الذي يشكل خطراً على صحتهم البدنية والعقلية والعاطفية⁽⁵⁴⁾.

32- واعتمدت بيرو أيضاً التوجيهات الصحية الخاصة بالإشراف والوقاية والمتابعة إزاء العمال للمساعدة في الحد من مخاطر انتقال فيروس كوفيد-19. وتحمي هذه التوجيهات على وجه الخصوص العمال المعرضين للإصابة بالفيروس⁽⁵⁵⁾.

التعليم⁽⁵⁶⁾

33- في عام 2018، اعتمدت بيرو سياسة الخدمات التعليمية لصالح سكان المناطق الريفية⁽⁵⁷⁾، المصممة للاستجابة للاحتياجات والمصالح المختلفة، فضلاً عن الديناميات الإنتاجية والاجتماعية والثقافية للمناطق الريفية. وفي هذا الإطار، تضمن بيرو توفير خدمة تعليمية ملائمة وفقاً للخصائص والمتطلبات الاجتماعية والثقافية للأطفال والشباب والبالغين وكبار السن المقيمين في المناطق الريفية.

34- وأنشأت الدولة ثلاثة ترتيبات للخدمات التعليمية هي: التعليم الثانوي العادي أو بالمناوبة أو وفقاً لصيغة الدروس الخصوصية، التي تهدف إلى توفير خدمات جيدة وملائمة ثقافياً.

35- وفي عام 2022، اعتمدت بيرو السياسة الوطنية للقراءة والكتب والمكتبات لعام 2030⁽⁵⁸⁾، التي تهدف إلى تعزيز عادة القراءة وضمان استفادة السكان من الأماكن المخصصة للقراءة ومواد القراءة.

36- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، بدأت الدولة بتطبيق نموذجين للخدمات التعليمية يهدفان إلى توسيع نطاق التغطية وتحسين الخدمات التعليمية وضمان الحق في التعليم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات، مع مراعاة سياقات واحتياجات الطلاب وأسره⁽⁵⁹⁾.

37- وفيما يتعلق بالتعليم المشترك بين الثقافات والشامل للجميع، اعتمدت بيرو في عام 2021 المرسوم السامي DS 007-2021-MINEDU الذي يعدّل ويكمل اللائحة التنفيذية⁽⁶⁰⁾ للقانون 28044، وهو القانون العام بشأن التعليم، من أجل تعزيز الطابع الشامل للتعليم بجميع مراحل وأشكاله وطرائقه ومستوياته ودوراته⁽⁶¹⁾.

38- ونظراً لانتشار الجائحة، نُفذت استراتيجية *Aprenedo en Casa* (أتعلم في المنزل). وفي هذا الإطار، تم توفير موارد مكيفة للمتعلمين ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، سواء كانوا يعانون من إعاقة ما أم لا⁽⁶²⁾.

39- وفي عام 2020، أنشئ نموذج الخدمة التعليمية⁽⁶³⁾ لكبار السن، وفي عام 2021، أنشئ أيضاً للأشخاص المحرومين من حريتهم⁽⁶⁴⁾. واعتمدت الأحكام التنفيذية لكلا النموذجين⁽⁶⁵⁾، في تموز/يوليه 2021.

40- وفي أيار/مايو 2022، اعتمدت بيرو المبادئ التوجيهية لتطوير برنامج محو الأمية للتعليم البديل الأساسي⁽⁶⁶⁾. وتضع هذه المبادئ التوجيهية إجراءات للتنظيم التربوي والمؤسسي والإداري بغية الإسهام في إتاحة الخدمات التعليمية واستمراريتها للأشخاص الأميين أو الذين لم يكملوا دورة التعليم الابتدائي الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة⁽⁶⁷⁾.

41- وفي نيسان/أبريل 2022، اعتمدت دولة بيرو الأحكام المتعلقة بتنفيذ تدخل لتعزيز الخدمات التعليمية الموجهة للطلاب الذين يعانون من ضعف السمع والطلاب الصم في مراكز التعليم البديل الأساسي⁽⁶⁸⁾؛ والهدف من ذلك هو تعزيز تعلم الطلاب الذين يعانون من ضعف السمع والطلاب الصم الذين يستخدمون لغة الإشارة البيروفية.

42- وصدر القانون 31498⁽⁶⁹⁾ الذي "يعزز نوعية المواد والموارد التربوية"؛ بيد أن مكتب أمين المظالم شدد على أن: '1' من شأن القانون المذكور أن يُسفر عن أثر سلبي على حق الأطفال والمراهقين في التعليم؛ '2' القانون المذكور يعرض للخطر تطبيق النهج الجنساني بوصفه تدبيراً شاملاً لعدة قطاعات، فضلاً عن تنفيذ التنقيف الجنسي الذي يسهم في الوقاية من الحمل المبكر والعنف الجنسي والتمييز.

الخدمات العامة⁽⁷⁰⁾

43- في عام 2021، اعتمدت الخطة الوطنية للصرف الصحي 2022-2026⁽⁷¹⁾ لأنه على الرغم من الإجراءات المتخذة في إطار الخطة السابقة (2017-2021)، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في الحصول على خدمات الصرف الصحي وعلى صعيدي جودتها واستدامتها. وفي الواقع، أشارت دراسة ENAPRES لعام 2020⁽⁷²⁾ إلى أن 2,9 مليون بيروفي (8,8 في المائة من السكان) يفتقرون إلى مياه الشرب، وأن 7,5 ملايين بيروفي (23,2 في المائة من السكان) يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي أو إلى طرق أخرى للتخلص من الفضلات⁽⁷³⁾.

44- والهدف الرئيسي المنشود في هذا الصدد هو إتاحة إمكانية مستدامة وجيدة لحصول الجميع على خدمات الصرف الصحي في البلد ومعالجة الثغرات في مجالي المياه والصرف الصحي⁽⁷⁴⁾.

45- وأتاح مرسوم الطوارئ DU 036-2020، الذي نُشر في سياق الجائحة، تجنب وقف حصول مستخدمي الفئات التالية على خدمات المياه: '1' المستخدمون الاجتماعيون؛ و'2' الأسر المعيشية المستفيدة من الإعانات المتبادلة المحددة الأهداف والتي لا يتجاوز استهلاكها 50 متراً مكعباً في الشهر؛ و'3' الأسر المعيشية التي لا يتجاوز استهلاكها 50 متراً مكعباً في الشهر لدى مقدمي خدمات الصرف الصحي الذين ليست لديهم خطط إعانة متبادلة محددة الأهداف⁽⁷⁵⁾.

46- وفي عام 2020، جرى تحديث "الخطة المتعددة القطاعات لمكافحة الصقيع وظاهرة الـ "friaje" 2019-2021" (friaje: درجات الحرارة المنخفضة غير العادية على مرتفعات الأنديز) المعتمدة بموجب المرسوم السامي DS 015-2019-PCM⁽⁷⁶⁾، وقد استُكملت بموجب المرسوم السامي DS 104-2020-PCM⁽⁷⁷⁾. وتهدف الخطة المتعددة القطاعات لمكافحة الصقيع والـ "friaje" 2022-2024، المعتمدة في عام 2022، إلى ضمان استمرارية التدخلات المنقّدة في إطار الخطة السابقة وسد الثغرات الرئيسية على نحو أفضل في العمل المضطلع به في مجال السكن والمدارس والحظائر والمراعي، عن طريق التدخلات المستدامة والمباشرة لصالح السكان الأكثر عرضة لآثار الصقيع والـ "friaje"⁽⁷⁸⁾.

البيئة⁽⁷⁹⁾

47- صُممت السياسة البيئية الوطنية لعام 2030⁽⁸⁰⁾ من أجل تحسين الحفاظ على الأنواع، والتنوع الجيني، والأداء البيئي لسلاسل الإنتاج والاستهلاك للسلع والخدمات، فضلاً عن السلوك البيئي للمواطنين. وتهدف هذه السياسة أيضاً إلى خفض مستويات إزالة الغابات وتدهور النظم الإيكولوجية، وتلوث الهواء والماء والتربة، وانبعاثات غازات الدفيئة.

الفقر⁽⁸¹⁾

48- ترمي البرامج الوطنية لوزارة التنمية والإدماج الاجتماعي إلى الحد من التفاوت في مستويات الفقر، والفقر الشديد، والضعف. ففي عام 2022، تمت مساعدة 7 164 494 مستفيداً من الاستحقاقات الاجتماعية باستثمار قدره 3 421 مليون سول بيروفي جديد⁽⁸²⁾. وبالنسبة لعام 2022، ترد أدناه البيانات المتاحة لهذه البرامج⁽⁸³⁾:

- في إطار البرنامج الوطني Cuna Más، يتلقى 175 181 مستخدماً المساعدة، بما في ذلك 60 046 طفلاً (خدمة الرعاية النهارية) و115 135 أسرة (خدمة دعم الأسرة)، مما يسهم في التنمية الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة؛
- تلقت 643 320 أسرة معيشية، عن طريق برنامج JUNTOS الوطني لتقديم الدعم المباشر إلى أكثر الفئات فقراً، مساعدة مالية للوفاء بمسؤولياتها المشتركة في مجال الصحة والتعليم؛
- في إطار برنامج صندوق التعاون من أجل التنمية الاجتماعية "FONCODES"، يجري حالياً تنفيذ 725 من المشاريع التي تسهم في تنمية القدرات الإنتاجية وقدرات تنظيم المشاريع؛
- يتيح البرنامج الوطني للمساعدة التضامنية Pensión 65 602 043 شخصاً تبلغ أعمارهم 65 عاماً فما فوق الحصول على المساعدة المالية لتحسين رفاههم ونوعية حياتهم؛
- يستفيد ما مجموعه 4 198 425 طالباً في 64 099 مؤسسة للتعليم العام في البلد من البرنامج الوطني للتغذية في المدارس Qali Warma؛
- قدم البرنامج الوطني لمناهج العمل من أجل الإدماج الاجتماعي PAIS ما مجموعه 1 612 112 خدمة، مما أتاح للسكان في المناطق الريفية، ولا سيما المناطق القليلة السكان، الحصول على الخدمات الحكومية؛

- يتم عن طريق البرنامج الوطني CONTIGO دفع معاشات غير قائمة على الاشتراكات لما مجموعه 77 326 شخصاً من ذوي الإعاقات الشديدة بهدف تحسين نوعية حياتهم؛
- يقدم برنامج المكملات الغذائية المساعدة الغذائية إلى 645 615 من المستخدمين الضعفاء في 12 409 مقاصف.

49- ويتم تنفيذ برنامج PAIS بواسطة المنصات الثابتة (tambos) والمنصات المتنقلة للعمل الاجتماعي (المتحركة والنهرية والبرية).

50- وفي إطار المنصات الثابتة (tambos)، تتعاون كيانات تابعة للإدارة والمجتمع المدني من المستويات الثلاثة، مما أتاح توفير 2 499 727 خدمة للسكان، بما في ذلك الخدمات المقدمة إلى المواطنين ولتعزيز القدرات، والحوافز النقدية، والتعزيز التنظيمي، وتسليم البضائع، والتسجيل في البرامج الاجتماعية، والحملات الصحية وتسليم الأدوية أو اللقاحات، وضمان استمرارية الخدمة العامة المقدمة إلى الفئات الفقيرة والفئات التي تعاني من فقر شديد في المناطق الريفية والمناطق القليلة السكان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، تم إنشاء 475 منصة ثابتة، وهي تقدم خدمات (تنفيذية) في 22 إدارة⁽⁸⁴⁾.

51- وقادت وزارة التنمية والإدماج الاجتماعي التدخل المؤقت للقضاء على الجوع⁽⁸⁵⁾، الذي يهدف إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي المتزايد في البلد نتيجة لانتشار كوفيد-19⁽⁸⁶⁾.

52- ومن أجل معالجة الآثار الناجمة عن كوفيد-19 على السكان، منحت الحكومة الإعانات الست التالية:

- بذل قدره 380 سولاً للأسر المعيشية الضعيفة، وقد خُصص للأسر المعيشية الفقيرة أو الشديدة الفقر⁽⁸⁷⁾. وفي وقت لاحق، مُنح بذل ثانٍ قدره 380 سولاً للأسر المعيشية المدرجة أسماؤها في قائمة المستفيدين من البذل الأول⁽⁸⁸⁾؛
- بذل قدره 760 سولاً للعاملين لحسابهم الخاص الذين تُصنّف أسرهم المعيشية على أنها غير فقيرة ضمن نظام تصنيف الأسر المعيشية⁽⁸⁹⁾؛
- بذل ريفي قدره 760 سولاً للأسر المعيشية في المناطق الريفية الفقيرة أو الشديدة الفقر⁽⁹⁰⁾؛
- إعانات للمؤسسات المنشئة للوظائف، وعلاوة أجور قدرها 35 في المائة لكل عامل يتقاضى دخلاً مصنفاً في الفئة الخامسة ويكسب ما يصل إلى 1 500 سول⁽⁹¹⁾؛
- إعانة أسرية شاملة قدرها 760 سولاً للأسر المعيشية⁽⁹²⁾؛
- إعانة مالية تُدعى Bono 600 وقدرها 600 سول للأسر المعيشية في مناطق ومقاطعات البلد في الفترة الصعبة من الموجة الثانية لجائحة كوفيد-19⁽⁹³⁾.

الاتجار بالأشخاص⁽⁹⁴⁾

53- يُراد بـ "السياسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وأشكال الاستغلال ذات الصلة لعام 2030"⁽⁹⁵⁾، المعتمدة في عام 2021، محاربة الاتجار بالأشخاص عن طريق الوقاية والقمع، وهي تنص على إعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم بواسطة 42 خدمة يقدمها 11 قطاعاً عاماً و4 هيئات مستقلة⁽⁹⁶⁾.

54- وينظم القانون 31146⁽⁹⁷⁾ تصنيف المواد المتعلقة بالاتجار بالبشر واستغلالهم ضمن فئة المواد المتعلقة بانتهاكات الكرامة الإنسانية، ويضع معايير لتحديد الجبر المدني واستخدام الممتلكات المصادرة لدفع تعويض مدني، فضلاً عن الظروف المشددة لحمل الضحية⁽⁹⁸⁾.

55- وفي عامي 2017 و2018، في سياق تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة لمكافحة الاتجار بالأشخاص 2017-2021، حضر 60 فرداً من أفراد الشرطة دورة حول التحقيق في الاتجار بالأشخاص في إطار قانون الإجراءات الجنائية الجديد⁽⁹⁹⁾. وفي عام 2018، تلقى 1 064 فرداً من أفراد الشرطة تدريباً على مكافحة الاتجار في تومبيس وبيورا ولا لبيرتاد ولامبايكي وأبوريماك وباسكو وأوكايالي وخونين⁽¹⁰⁰⁾. وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2022، تم تدريب 4 653 فرداً من أفراد الشرطة، ولا سيما من جانب مديرية مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ووحدات التحقيق التابعة للشرطة بشأن مسألة الاتجار بالأشخاص⁽¹⁰¹⁾.

56- وفي عام 2022، كانت هناك في البلد ستة مراكز سكنية متخصصة في رعاية الأطفال والمراهقين ضحايا الاتجار، وهي تقع في مناطق كوسكو وليما ولوريتو ومادري دي ديوس وبونو. ويدير هذه المراكز البرنامج الوطني لحماية الأسرة. وبحلول تموز/يوليه 2022، استفاد 153 طفلاً ومراهقاً من خدمات هذه المراكز.

57- وفي عام 2019، اعتمد الدليل المتعلق بخطة إعادة إدماج ضحايا الاتجار بالبشر⁽¹⁰²⁾؛ وهو يصف التدابير والإجراءات التي يتعين اتباعها من جانب مشغلي المؤسسات المعنية بتعافي الضحايا، سواء كانوا أطفالاً أو مراهقين، بهدف كفالة الرعاية الفعالة والسليمة، وضمان حماية الضحايا وتعافيهم⁽¹⁰³⁾، كل في مجاله.

58- وفي عام 2020 وعام 2022، اعتمد "الدليل العملي بشأن التحقيق في الاتجار بالأشخاص"⁽¹⁰⁴⁾ و"البروتوكول المشترك بين القطاعات لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص ورعاية ضحايا الاتجار وإعادة إدماجهم"⁽¹⁰⁵⁾.

الفساد⁽¹⁰⁶⁾

59- تأسست أمانة النزاهة العامة⁽¹⁰⁷⁾ في عام 2018 باعتبارها هيئة متخصصة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء، وهي تقود السياسة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد. وأدى هذا التدبير إلى التوفير الأولي للموارد البشرية وموارد الميزانية المتزايدة⁽¹⁰⁸⁾.

60- وفي عام 2019، نشرت الأمانة "المبادئ التوجيهية لتنفيذ وظيفة النزاهة في كيانات الإدارة العامة"⁽¹⁰⁹⁾. وفي العام نفسه، أُدرجت أيضاً مسألة التمويل غير المشروع للمنظمات السياسية في القانون الجنائي⁽¹¹⁰⁾.

61- وفي عام 2020، أنشئت منصة رقمية وحيدة لتقديم شكاوى المواطنين وتم في وقت لاحق وضع تدابير لحماية المبلغين عن الفساد⁽¹¹¹⁾. وفي عام 2021، أُعد إعلان المصالح المحلفة لكل من السلطات وموظفي الخدمة المدنية وموظفي خدمات الدولة باعتباره أداة للكشف عن تضارب المصالح ومنعه، وشرطاً أساسياً لممارسة مهمة أو وظيفة عامة⁽¹¹²⁾.

إدارة الكوارث

62- في عام 2021، تم إرساء السياسة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث لعام 2050⁽¹¹³⁾ بموجب مرسوم. وهي تهدف إلى تحسين فهم مخاطر الكوارث من أجل اتخاذ القرارات على مستوى السكان وكيانات الدولة من حيث ظروف الإشغال والاستخدام، والتنظيم الصارم لإدارة مخاطر الكوارث وتقديم المساعدة إلى السكان المتأثرين بحالات الطوارئ والكوارث، ولا سيما فيما يتعلق بسبل العيش؛ وتهدف هذه السياسة أيضاً إلى زيادة إدماج إدارة مخاطر الكوارث ضمن الاستثمارات العامة والخاصة، وضمان رعاية السكان في هذه الظروف.

الأمن

63- في عام 2019، اعتمدت بيرو السياسة الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة الجريمة المنظمة⁽¹¹⁴⁾، التي تعترف فيها بأن وقوع الأعمال الإجرامية التي ترتكبها المنظمات الإجرامية العاملة على الصعيدين الوطني وعبر الوطني يمثل قضية من القضايا العامة. وبهذه الطريقة، تسعى الدولة إلى تعزيز قدرتها على مكافحة المنظمات الإجرامية والإمدادات المتاحة في الأسواق غير المشروعة على الصعيدين الوطني وعبر الوطني، وحماية السكان عن طريق منع الجريمة المنظمة وتقديم المساعدة إلى الضحايا.

64- كما اعتمدت السياسة الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة الإرهاب 2019-2023. وتتمثل أهدافها ذات الأولوية في تعزيز ثقافة السلام في المجتمع، واستعادة حقوق الأشخاص المتضررين من الإرهاب، والقضاء على الأعمال الإرهابية وطرائق العمل ذات الصلة على الصعيدين الوطني وعبر الوطني.

65- وفي عام 2022، اعتمدت بيرو، بموجب مرسوم، السياسة الوطنية المتعددة القطاعات لأمن المواطنين لعام 2030⁽¹¹⁵⁾، التي تكرس، على وجه الخصوص، منظور حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، فضلاً عن النهج المشتركة بين الثقافات والمتقاطعة.

ثالثاً - الفئات المشمولة بحماية خاصة

ألف - كبار السن

66- في عام 2021، أصدرت وزارة شؤون المرأة والفئات الضعيفة مرسوماً باعتماد السياسة الوطنية المتعددة القطاعات لكبار السن لعام 2030⁽¹¹⁶⁾، وهي تهدف إلى الحد من التمييز الهيكلي ضد كبار السن في غضون عشر سنوات. وبهذه الطريقة، ترغب الدولة في ضمان حق كبار السن في الرعاية والمعاملة الحسنة في أجواء ودية خالية من التمييز، وتنظيم منح هذه الفئة من السكان استحقاقات قائمة على الاشتراكات وغير قائمة على الاشتراكات، وضمان حصولهم على التعلم الجيد مدى الحياة على جميع المستويات وبجميع الطرائق.

67- وتصدياً للجائحة، أنشئت شبكة دعم لكبار السن المعرضين لمخاطر شديدة وللأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة⁽¹¹⁷⁾؛ وتعززت أيضاً تدابير الوقاية والحماية والرعاية لهؤلاء الأشخاص خلال حالة الطوارئ المتصلة بكوفيد-19⁽¹¹⁸⁾ واعتمدت تدابير الرعاية والوقاية المتعلقة بكوفيد-19 في مؤسسات كبار السن⁽¹¹⁹⁾.

باء - المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين (مجتمع الميم)⁽¹²⁰⁾

68- تعكس السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين⁽¹²¹⁾ التي نُشرت في عام 2019 اعترافاً بأن التمييز الهيكلي ضد جميع النساء، بما في ذلك المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين، يشكل قضية من القضايا العامة.

69- وفي عام 2022، نظمت وزارة شؤون المرأة والفئات الضعيفة دورة تدريبية عبر الإنترنت بعنوان "تمكين المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين: من أجل أعمال حقوقنا"، مصممة لتعزيز القدرات على حماية حقوق هذه الفئة وتعزيزها⁽¹²²⁾. كما نُشرت مواد إعلامية⁽¹²³⁾ بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة كراهية المثلية الجنسية ومغايرة الهوية الجنسانية

وازدواجية الميل الجنسي وهي: كتيب عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمساواة، مصمم لتعزيز حقوق هذه الفئة في سياق كوفيد-19، وكتيبات بعنوان "اعتبارات بشأن ممارسات العلاج التحويلي وأثرها على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين"، وأخيراً، "المبادئ التوجيهية الموجهة إلى موظفي الخدمات العامة. ضمان المساواة في المعاملة بعيداً عن القوالب النمطية الجنسانية في الخدمات المقدمة إلى السكان".

70- واعتمدت الدولة أيضاً "المبادئ التوجيهية للخدمات التي يقدمها برنامج AURORA الوطني لأفراد مجتمع الميم ضحايا العنف (القانون 30364) أو العنف الجنسي"⁽¹²⁴⁾.

71- وفي عام 2021، اعتمدت الدولة "استمارة تسجيل الحالات في مركز طوارئ المرأة" و"تعليمات استمارة تسجيل الحالات في مركز طوارئ المرأة"⁽¹²⁵⁾. وتتضمن الاستمارة قسماً يمكن من خلاله تسجيل المعلومات المتعلقة بالميل الجنسي للأشخاص وهويتهم الجنسانية وخصائصهم الجنسية⁽¹²⁶⁾.

72- وفيما يتعلق بأمن الأشخاص من هذه الفئة، تهدف السياسة الوطنية المتعددة القطاعات بشأن أمن المواطن لعام 2030 إلى تحديد الكيفية التي تؤدي بها أوجه عدم المساواة التاريخية بين الجنسين إلى توليد العنف الذي تواجهه النساء وأفراد مجتمع الميم اليوم⁽¹²⁷⁾.

73- وقد جعل القانون 30714⁽¹²⁸⁾، الذي يحدد النظام التأديبي للشرطة الوطنية البيروفية، التمييز ضد هؤلاء الأشخاص أثناء أدائهم لمهامهم جريمة خطيرة⁽¹²⁹⁾. وفي عام 2018، أدرجت الشرطة الوطنية البيروفية في نظام الشكاوى المقدمة ضد الشرطة (SIDPOL) خانة تسمح بتسجيل الشكاوى المتعلقة بالتمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية⁽¹³⁰⁾. ويتضمن دليل حقوق الإنسان المطبق في وظائف الشرطة⁽¹³¹⁾ فصلاً عن الفئات السكانية في أوضاع هشّة، يشمل الأطفال والمراهقين وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمشتغلات بالجنس والمشردين وأفراد مجتمع الميم⁽¹³²⁾.

74- وفي عام 2021، دُمجت متغيرات اللغة الأم التي يتم تعلمها في مرحلة الطفولة والتحديد الذاتي الإثني ضمن نظام SIDPOL لخدمات المقدمة أكثر شمولاً⁽¹³³⁾.

75- وفيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى القضاء، اعتمدت "المبادئ التوجيهية للخدمات التي تقدمها مديرية المساعدة القانونية والدفاع عن الضحايا، التابعة للمديرية العامة للدفاع العام واللجوء إلى القضاء في وزارة العدل وحقوق الإنسان، إلى أفراد مجتمع الميم"⁽¹³⁴⁾. وهي تهدف إلى إرساء معايير تقنية إلزامية لمساعدة أفراد مجتمع الميم.

76- وفيما يتعلق بجمع البيانات، قام مرصد الجريمة التابع لمكتب المدعي العام للدولة بجمع وتحليل البيانات بشكل منهجي فيما يتعلق بالوفيات العنيفة الناجمة عن جرائم متعمدة أو التي يُنظر إليها على أنها جرائم متعمدة لما مجموعه 84 شخصاً من أفراد مجتمع الميم، المقابلة لعينة غير احتمالية، والتي وقعت خلال الفترة 2012-2021 على الصعيد الوطني⁽¹³⁵⁾. كما نشر المرصد تقريراً بعنوان "الخصائص الجنائية للجرائم المتعمدة التي تستهدف أفراد مجتمع الميم في بيرو 2012-2021"⁽¹³⁶⁾. كما أدرج مكتب المدعي العام ضمن قاعدة بياناته أعمال العنف والتمييز الموجهة ضد أفراد مجتمع الميم⁽¹³⁷⁾.

77- وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، تهدف مدارس التدريب السياسي الثلاث LGTBI EMPODERA المصممة لمرشحي وقادة مجتمع الميم إلى تعزيز قدراتهم من أجل تحقيق المشاركة المدنية والسياسية والاجتماعية الفعالة. وفي عام 2020، شارك 60 من قادة مجتمع الميم في هذه الأنشطة. وفي عام 2021، بلغ عدد المشاركين 35 فرداً، وفي عام 2022، بلغ عددهم 41 فرداً⁽¹³⁸⁾.

جيم - الأشخاص المحرومون من حريتهم⁽¹³⁹⁾

78- تجدر الإشارة إلى قيام بيرو في عام 2020 باعتماد السياسة الوطنية للسجون لعام 2030⁽¹⁴⁰⁾، التي تتمثل أهدافها فيما يلي: '1' الحد بدرجة كبيرة من اكتظاظ السجون؛ '2' تحسين الظروف المعيشية للأشخاص المحرومين من حريتهم؛ '3' ضمان أمن نزلاء السجون وتعايشهم؛ '4' تعزيز مهارات الأشخاص المحرومين من حريتهم بغية إعادة إدماجهم؛ '5' تعزيز إدارة المعرفة وقابلية التشغيل البيئي والشفافية في نظام السجون؛ '6' تحسين مهارات إعادة الاندماج للأشخاص الذين قضوا مدة عقوبتهم.

79- وفيما يتعلق بمكافحة التمييز، تم تحديث التوجيهات المتعلقة برعاية المحتجزات أو النساء اللواتي صدرت بحقهن إدانة، وبمعاملتهن في السجون⁽¹⁴¹⁾، واعتمدت التوجيهات المتعلقة برعاية الأشخاص المحرومين من حريتهم والأشخاص المدانين جنائياً خارج نطاق السجن الخاضعين لحماية خاصة وبمعاملتهم معاملة متخصصة في السجون⁽¹⁴²⁾.

80- وفيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لقواعد بانكوك وقواعد نيلسون مانديلا، تم إعداد دليل حقوق الإنسان المطبق في مصلحة السجون ونشره في عام 2018⁽¹⁴³⁾.

81- وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، نظم المركز الوطني للدراسات الجنائية في السجون العديد من الحلقات الدراسية والدورات التدريبية بشأن منع التعذيب والممارسات الجيدة في استخدام القوة، وقد حضرها ما مجموعه 452 من موظفي السجون. وأدرجت الدورة المتعلقة بحقوق الإنسان المطبقة في مصلحة السجون⁽¹⁴⁴⁾ باعتبارها محور تركيز تربوياً لبرنامج التدريب في مجال أمن السجون.

82- وفي سياق جائزة كوفيد-19 أيضاً، اتخذت تدابير للحد من الاكتظاظ (المراسيم التشريعية DL nos 1459⁽¹⁴⁵⁾ و 1513⁽¹⁴⁶⁾ و 1514⁽¹⁴⁷⁾ والمرسوم السامي DS 004 2020 JUS⁽¹⁴⁸⁾). وبحلول حزيران/يونيه 2022، بلغ عدد الأشخاص الذين غادروا نظام السجون ما مجموعه 8 097 شخصاً⁽¹⁴⁹⁾.

83- وأخيراً، يحدد المرسوم السامي DS 004-2020-JUS⁽¹⁵⁰⁾، على أساس استثنائي ومؤقت، حالات خاصة يجوز فيها للجنة العفو الرئاسي، في إطار الجائحة، أن تدرس إمكانية العفو عن المحتجزين بناء على معايير معينة أو لأسباب إنسانية، أو تخفيف عقوباتهم.

دال - الأشخاص ذوو الإعاقة⁽¹⁵¹⁾

84- تحدد السياسة الوطنية المتعددة القطاعات بشأن الإعاقة من أجل التنمية لعام 2030⁽¹⁵²⁾ التمييز الهيكلي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة باعتباره قضية من القضايا العامة. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان ما يلي للأشخاص ذوي الإعاقة: '1' المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية؛ '2' المشاركة في الأنشطة الاقتصادية للعاملين بأجر أو العاملين لحسابهم الخاص؛ '3' الحصول على الخدمات الصحية الشاملة وتغطيتها؛ '4' فيما يتعلق بالمسارات التعليمية، الالتحاق بالصفوف الدراسية، والمشاركة فيها والتعلم فيها وإتمامها في الوقت المناسب؛ '5' المواقف الاجتماعية المواتية؛ '6' إمكانية الوصول المادي إلى البيئة المعيشية؛ '7' تعزيز الإدارة العامة في مجال الإعاقة⁽¹⁵³⁾.

85- وفيما يتعلق بالأهلية القانونية، يكرس المرسوم التشريعي DL 1384⁽¹⁵⁴⁾، الذي يعدّل القانون المدني، الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم. وتنظم اللائحة المنصوص عليها في المرسوم السامي DS 016-2019-MIMP شروط الترتيبات التيسيرية المعقولة، وتعيين الأشخاص الداعمين، وتطبيق الضمانات المتعلقة بممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة للأهلية القانونية⁽¹⁵⁵⁾.

86- واعتمد أيضاً "البروتوكول المتعلق بالترتيبات التيسيرية المعقولة للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعبير عن إرادتهم في الأعمال التي تُنتج آثاراً قانونية" (156)(157).

87- وفي عام 2022، اعتمد "البروتوكول المتعلق بالمساعدة التفضيلية المقدمة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة" (158)، الذي يعكس الالتزام بتوفير الخدمات المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الوافدين إلى المكتب الوطني للعمليات الانتخابية في إطار الانتخابات الوطنية. وبالنسبة للانتخابات الإقليمية والبلدية لعام 2022، وفي إطار السياسة الوطنية المتعددة القطاعات بشأن الإعاقة من أجل التنمية، يعمل المكتب المذكور والمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة (CONADIS) على تعزيز تنفيذ البروتوكول.

88- وفيما يتعلق بتعزيز المشاركة السياسية، نظمت اللجنة الانتخابية الوطنية، في عام 2022، حلقات دراسية تدريبية سياسية بعنوان "المساواة في الإعاقة".

هاء - المدافعون عن حقوق الإنسان (159)

89- ينص بروتوكول عام 2019 المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان على العمليات والإجراءات وأدوات التنسيق المصممة لتهيئة بيئة مناسبة تسمح لهؤلاء الأشخاص بأداء أنشطتهم المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها (160).

90- وفي "سجل الحالات المنطوية على مخاطر بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان" (161)، الذي أنشئ في عام 2020، يجري جمع وتحليل المعلومات عن الحالات المنطوية على مخاطر بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان وأنواع الاعتداءات التي يتعرضون لها على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والوطني بهدف تأمين الوقاية والحماية الشاملة لهم.

91- ويجب أن تضمن "الآلية المشتركة بين القطاعات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان" (162)، المنشأة في عام 2021، الوقاية والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان وإمكانية لجوئهم إلى القضاء في حالات الخطر الناشئة عن أنشطتهم؛ وتتولى ثماني وزارات، إلى جانب اللجنة الوطنية من أجل التنمية وحياة خالية من المخدرات (163)، مسؤولية تنفيذ هذه الآلية.

92- ووسّع مكتب المدعي العام الوطني اختصاص النظام الفرعي المتخصص في مجال حقوق الإنسان والتفاعل بين الثقافات والجرائم المتصلة بالإرهاب بغية التدخل في جميع الأعمال المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان نتيجة للعمل الذي يضطلعون به (164). ووضِع أيضاً "بروتوكول متعلق بإجراءات منع الجرائم المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها" (165).

واو - النساء (166)

93- تهدف السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين إلى الحد من العنف ضد المرأة، ومن الحواجز المؤسسية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المجالين العام والخاص، ومن أثر النماذج الاجتماعية والثقافية التمييزية؛ كما تتناول هذه السياسة أعمال حقوق المرأة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وإمكانية وصولها إلى أوساط اتخاذ القرارات، ومشاركتها في اتخاذ القرارات، وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

94- أما فيما يتعلق بوضع الصحة الجنسية والإنجابية في إطار السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، فقد بلغت النسبة المئوية المسجلة للنساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل في عام 2021 ما قدره 78,1 في المائة، أي ما يمثل زيادة تبلغ 102,6 في المائة (167)؛ وبالإضافة إلى ذلك، بلغ معدل حمل المراهقات 8,9 في المائة، أي ما يمثل انخفاضاً قدره 144,7 في المائة (168).

- 95- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، تم توزيع 951 551 وسيلة حديثة لمنع الحمل، بما في ذلك 756 144 وسيلة موزعة على النساء (80 في المائة) و195 407 وسيلة موزعة على الرجال (20,5 في المائة). وكانت وسيلة منع الحمل الأكثر توزيعاً (39 في المائة، أي ما يمثل 370 880 وحدة) هي "الحقن الفصلي" (الذي تستخدمه النساء فحسب). وفي المرتبة الثانية، تم توزيع ما مجموعه 196 638 رفاًلاً (20 في المائة)، بما في ذلك 195 356 رفاًلاً موزعاً على الرجال و1 282 رفاًلاً موزعاً على النساء⁽¹⁶⁹⁾.
- 96- وفيما يتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرارات والحقوق السياسية، فإن القانون 30996⁽¹⁷⁰⁾ المعتمد في عام 2019 والمعدّل للقانون الأساسي للانتخابات ينص على التكافؤ التدريجي والتناوب، ويُرسى حصة جنسانية قدرها 40 في المائة في عام 2021، و45 في المائة في عام 2026، و50 في المائة في عام 2031، بالنسبة لقوائم المرشحين، رجالاً ونساءً، في كونغرس الجمهورية⁽¹⁷¹⁾. ووضِع أيضاً القانون 30982⁽¹⁷²⁾ المعدّل للقانون 24656، وهو القانون العام المتعلق بمجتمعات الفلاحين المحلية، الذي يحدد حصة قدرها 30 في المائة على الأقل من النساء أو الرجال في تكوين المجالس البلدية بهدف تعزيز وضمان مشاركة المرأة في تنمية مجتمعها المحلي⁽¹⁷³⁾.
- 97- وينص القانون 31030⁽¹⁷⁴⁾ بشأن التكافؤ والتناوب، المعتمد في عام 2020، على أن تمثل المرأة 50 في المائة من المرشحين في قوائم المرشحين بالتناوب، ويحدد مبدأ التكافؤ في صيغة المرشحين لرئاسة الجمهورية ولمناصب نواب الرئيس، وفي قوائم المرشحين لكونغرس الجمهورية وبرلمان الأنديز، وفي المناصب التنفيذية الإقليمية والبلدية. وبهذه الطريقة، ألغى الطابع التدريجي للحصص وجرى ضمان مشاركة المرأة⁽¹⁷⁵⁾.
- 98- ويمنع القانون 31155⁽¹⁷⁶⁾، المعتمد في عام 2021، مضايقة المرأة في الحياة السياسية ويعاقب عليه، لكي تتمكن المرأة من ممارسة حقوقها السياسية والمشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية.
- 99- وفي عام 2022، اعتمدت استراتيجية "Gobernando Juntas" لدعم جميع النساء في المناصب التي تُشغل عن طريق الانتخاب في الإدارة العامة وفي مجال التمكين السياسي⁽¹⁷⁷⁾. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز بناء القدرات الإدارية من منظور جنساني وإلى التمكين السياسي لجميع النساء في المناصب التي تُشغل عن طريق الانتخاب أي: النائبات، وحاكمات الأقاليم، ونائبات حكام الأقاليم، ورئيسات بلديات المقاطعات والمناطق، والمستشارات في الأقاليم والمقاطعات والمناطق⁽¹⁷⁸⁾.
- 100- وأنشأت اللجنة الانتخابية الوطنية منصة Observa Igualdad ونظمت أنشطة تنقيفية متنوعة للقيادات النسائية والمرشحات في المجالين السياسي والاجتماعي في إطار العمليات الانتخابية. وفي الفترة 2018-2022، تم تدريب 1 463 امرأة. وفي الفترة من عام 2020 إلى عام 2022، قُدمت مساعدة تقنية إلى 1 561 ممثلاً عن المنظمات السياسية بشأن التسجيل الفعال للترشيحات، أي الامتثال للحصص الانتخابية، فضلاً عن التكافؤ والتناوب بين الرجل والمرأة ومكافحة المضايقة السياسية للمرشحات.
- 101- وفيما يتعلق بحالات العنف، دربت الشرطة الوطنية البيروفية خلال عام 2018 ما قدره 55 في المائة من أفراد مراكز شرطة شؤون الأسرة (564 من بين 1 016 فرداً) و3 579 فرداً من مراكز الشرطة الأساسية⁽¹⁷⁹⁾.
- 102- واعتمد في عام 2019 البروتوكول المتعلق بالإجراءات المشتركة لمراكز المساعدة الطارئة الخاصة بالمرأة ومراكز الشرطة، ولمراكز الشرطة الوطنية البيروفية⁽¹⁸⁰⁾ المتخصصة في الحماية من العنف العائلي. ويشمل البروتوكول المشترك بين المؤسسات بشأن حالات اختفاء الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة وحالات الاختفاء الأخرى، المعتمد في عام 2020، مغايرات الهوية الجنسانية ضمن فئة ضحايا العنف⁽¹⁸¹⁾.

- 103- واستُكمل الدليل المتعلق بإجراءات تدخل الشرطة الوطنية البيروفية في القانون 30364 - وهو قانون منع العنف ضد المرأة وأفراد المجموعة الأسرية والمعاقبة عليه - وفي لائحته التنفيذية⁽¹⁸²⁾.
- 104- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أُحصي ما مجموعه 46 من مراكز الشرطة المتخصصة في الشؤون الأسرية في 23 من مناطق الشرطة، حيث تلقت النساء وأفراد المجموعة الأسرية الذين وقعوا ضحايا للعنف مساعدة متخصصة. وتكتمل هذا الإجراء الخدمة التي يوفرها المركز الوحيد لتقديم الشكاوى، الذي يتلقى ويحيل الرسائل الواردة من النساء ضحايا العنف عن طريق خط المساعدة الهاتفي 1818 ومركز عمليات الطوارئ 105 التابع للشرطة الوطنية البيروفية⁽¹⁸³⁾.
- 105- إضافةً إلى ذلك، وفي إطار النظام القضائي الوطني المتخصص في حماية المرأة وأفراد المجموعة الأسرية من العنف، تضم وزارة العدل وحقوق الإنسان 133 محامياً عاماً متخصصاً في رعاية الضحايا، فضلاً عن 86 محامياً عاماً متخصصاً في المسائل ذات الصلة الناشئة عن أعمال العنف ضد المرأة وأفراد المجموعة الأسرية (نفقة الزوج/الزوجة، والحضانة، والبنوة، إلخ)⁽¹⁸⁴⁾.
- 106- وفيما يتعلق بالتمييز، نُشر القانون 30709⁽¹⁸⁵⁾ ولائحته التنفيذية⁽¹⁸⁶⁾، وهو قانون حظر التمييز في الأجور بين الرجل والمرأة. كما أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 27942، وهو قانون منع المضايقة الجنسية والمعاقبة عليها، تضع قواعد عامة ومحددة بشأن منع المضايقة الجنسية والمعاقبة عليها⁽¹⁸⁷⁾، وكذلك بشأن إجراء التحقيقات في هذا المجال.
- 107- وُحدت تدابير مختلفة لضمان رعاية وحماية ضحايا العنف العائلي خلال فترة العزل الإلزامي، بما في ذلك تدابير محددة لتعزيز إجراءات الدولة الرامية إلى التصدي لحالات العنف ضد المرأة وأفراد المجموعة الأسرية خلال حالة الطوارئ الصحية الناجمة عن كوفيد-19⁽¹⁸⁸⁾.

زاي - الأطفال والمراهقون⁽¹⁸⁹⁾

- 108- تهدف السياسة الوطنية المتعددة القطاعات لصالح الأطفال والمراهقين لعام 2030⁽¹⁹⁰⁾، التي اعتُمدت في عام 2020، إلى تيسير ممارسة الأطفال والمراهقين لحقوقهم وتوفير الظروف اللازمة لبقائهم ونمائهم وحمايتهم ومشاركتهم في المجتمع. وبناء على ذلك، فإن الهدف المنشود هو النهوض بالظروف المعيشية الصحية للأطفال والمراهقين، وتعزيز تنمية استقلاليتهم ومشاركتهم في مختلف مجالات اتخاذ القرار في حياتهم اليومية.
- 109- وفي بيرو، توجد دائرة لحماية الأطفال والمراهقين في 93 في المائة من البلديات؛ ويوجد 1 759 مكتباً للمحامين العاميين المعنيين بالأطفال والمراهقين. وفي المقاطعات التي تقطنها الشعوب الأصلية، مثل الأمازون وخونين وباسكو وأوكايالي، تتوافر هذه الخدمات لدى أكثر من 90 في المائة من البلديات، وتبلغ هذه النسبة 100 في المائة في مقاطعتي مادري دي ديوس ولوريتو.
- 110- كما صُممت استراتيجية #Ponte en Modo Niñez⁽¹⁹¹⁾ للإسهام على الصعيد المحلي في تنمية الأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و17 سنة.
- 111- ويهدف الدليل المنهجي للمروج للفرح لخدمة JUGUEMOS، المعتمد في تموز/يوليه 2022⁽¹⁹²⁾، إلى تعزيز قدرات الحماية الذاتية للأطفال، والعلاقات الأفقية التي تتميز بالمعاملة المحبّة والنزيهة، ورعاية الذات والآخرين عن طريق تعزيز الموارد الشخصية والتشجيع على ممارسة المواطنة على مستوى السلطات التنفيذية المحلية.

- 112- وفيما يتعلق بتجنيد القصر، وعملاً بالقانون 29248، أصدرت مؤسسات الجيش مبادئ توجيهية تنظم الامتثال لذلك القانون، على أن يكون الحد الأدنى لسن الالتحاق بالقوات المسلحة 18 عاماً⁽¹⁹³⁾.
- 113- وفيما يتعلق بالصحة الجنسية، تم توزيع 2 519 من مجموعات اللوازم لحالات الطوارئ في جميع أنحاء البلد في عام 2021. وسلّمت مديرية الصحة الإقليمية (DIRESA) في أريكيبا أكبر عدد من هذه المجموعات، بما يمثل 14 في المائة من المجموع (354)، تليها مديرية الصحة في وسط ليما، بما يمثل 7 في المائة (177)، ومديرية الصحة في أياكوتشو، بما يمثل 6 في المائة (155). ووُزعت هذه المجموعات على المراهقين البالغين من العمر 15 عاماً (3 200)، و14 عاماً (1 078)، و13 عاماً (296)، و12 عاماً (46)، وعلى قصر يبلغون من العمر 11 عاماً (8)⁽¹⁹⁴⁾.
- 114- ونُظمت جلسات تفسيرية للتثقيف الجنسي والصحة في مراكز الاستقبال السكنية. وفي تموز/ يوليو 2022، نُظمت 2 294 من هذه التدخلات في 53 من مراكز الاستقبال المماثلة. ونفّذت مراكز الاستقبال السكنية الأساسية، البالغ عددها 36 مركزاً، ما مجموعه 1 571 تدخلاً، بينما نُظمت مراكز الاستقبال السكنية لحالات الطوارئ، البالغ عددها 6 مراكز، ما مجموعه 386 تدخلاً، ونُظمت مراكز الاستقبال السكنية المتخصصة، البالغ عددها 11 مركزاً، ما مجموعه 337 تدخلاً⁽¹⁹⁵⁾. ويُحصي البلد أيضاً أربعة مراكز استقبال سكنية متخصصة في رعاية الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة؛ وبحلول تموز/ يوليو 2022، قدمت هذه المراكز 158 خدمة من هذه الخدمات.
- 115- كما تشمل مراكز الاستقبال السكنية المتخصصة في مجال دعم الفتيات والمراهقات الحوامل، والأمهات المراهقات، تدخلات لوزارة الصحة بشأن استخدام أساليب تنظيم الأسرة. وبحلول تموز/ يوليو 2022، تم تنفيذ 134 تدخلاً من هذا النوع⁽¹⁹⁶⁾.
- 116- ومن أجل المساهمة في التثقيف الجنسي للمراهقين العاملين في الشوارع، نُظمت دائرة المرشّين المعنيين بأطفال الشوارع حلقات عمل بشأن الحياة الجنسية والصحة الإنجابية. وبحلول تموز/ يوليو 2022، نفذ المرشّون المعنيون بأطفال الشوارع 8 694 تدخلاً موجهاً إلى الأطفال والمراهقين في 138 منطقة تدخل على نطاق البلد⁽¹⁹⁷⁾.
- 117- وتهدف "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتثقيف الجنسي في مرحلة التعليم الأساسي"⁽¹⁹⁸⁾، التي اعتُمدت في حزيران/يونيه 2021، إلى وضع طرائق للتنفيذ السليم وفي الوقت المناسب لدورات التثقيف الجنسي في مؤسسات التعليم الأساسي والبرامج التعليمية العامة والخاصة على حد سواء.
- 118- وفيما يتعلق بعمل الأطفال، وضعت وزارة العمل وتعزيز العمالة علامة جودة تُدعى "خالٍ من عمل الأطفال"⁽¹⁹⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمد نموذج لتحديد المخاطر المرتبطة بعمل الأطفال⁽²⁰⁰⁾، وهو أداة إحصائية تقدر احتمال حدوث عمل الأطفال⁽²⁰¹⁾.
- 119- ونفّذت هيئة الرقابة الوطنية التابعة لدائرة تفتيش العمل 4 371 أمراً بالتفتيش في مجال عمل الأطفال، مع التركيز على الامتثال للوائح العمل، والصحة والسلامة المهنيين. ومن بين أوامر التفتيش هذه، أسفر 3 597 أمراً عن تقرير متعلق بالتفتيش و774 أمراً عن تقرير متعلق بمخالفات⁽²⁰²⁾.
- 120- ويحظر القانون 31110 عمل الأطفال وتشغيل القصر، وهو القانون المتعلق بنظام العمل الزراعي والتدابير الرامية إلى تشجيع قطاع الزراعة والري والتصدير الزراعي والصناعات الزراعية⁽²⁰³⁾.
- 121- وتشكل القائمة الجديدة للأنشطة والأعمال الخطرة على الصحة البدنية والنفسية للمراهقين⁽²⁰⁴⁾، التي نُشرت في عام 2022، آلية لحماية الأطفال والمراهقين من الأنشطة التي تمثل خطراً على نمائهم⁽²⁰⁵⁾.

122- ونُظمت حلقات عمل وعروض عن آثار وعواقب تعاطي المخدرات والكحول في جميع مراكز الاستقبال السكنية البالغ عددها 53 مركزاً. ويكرّس واحد من مراكز الاستقبال السكنية المتخصصة لمساعدة الأطفال والمراهقين الذين لديهم سوابق في تعاطي مواد الإدمان⁽²⁰⁶⁾. وبحلول تموز/يوليه 2022، قُدمت المساعدة إلى 50 طفلاً ومراهقاً. ومن ناحية أخرى، نُظمت حلقات دراسية ومؤتمرات بشأن آثار وعواقب تعاطي المخدرات والكحول في مراكز الاستقبال السكنية البالغ عددها 53 مركزاً. وبحلول التاريخ نفسه، قدمت مراكز الاستقبال السكنية هذه 2 294 من خدمات المساعدة، بما في ذلك 1 571 خدمة من جانب مراكز الاستقبال السكنية الأساسية البالغ عددها 36 مركزاً، و386 خدمة من جانب مراكز الاستقبال السكنية لحالات الطوارئ، البالغ عددها 6 مراكز، و337 خدمة من جانب مراكز الاستقبال السكنية المتخصصة، البالغ عددها 11 مركزاً⁽²⁰⁷⁾.

123- وفي مراكز تنمية الأسرة البالغ عددها 24 مركزاً، التي أنشئت في إطار البرنامج الوطني لحماية الأسرة، يجري تنفيذ تدابير وقائية للحد من تعاطي المخدرات والكحول بين الأطفال والمراهقين. وبحلول تموز/يوليه 2022، استفاد 7 194 طفلاً ومراهقاً من هذه الخدمات. ⁽²⁰⁸⁾

124- ومن أجل مكافحة التمييز ضد الأطفال والمراهقين المنتمين إلى المجتمعات المحلية الضعيفة لأسباب تتعلق بالتنوع الثقافي، أُدمج النهج المشترك بين الثقافات ضمن البروتوكول المتعلق بإجراءات خدمات المربين المعنيين بأطفال الشوارع، الساري منذ عام 2021. وبحلول تموز/يوليه 2022، كان المربون قد اعتنوا بما مجموعه 8 694 طفلاً في 138 منطقة تدخل على نطاق البلد⁽²⁰⁹⁾.

125- وتُعنى دائرة تقديم المساعدة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة بسد الثغرات القائمة في الحماية الأسرية للأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة عن طريق التنسيق مع شبكات الدعم المحلية، وذلك لإدماجهم في النظام التعليمي ونظام الرعاية الصحية. وبحلول تموز/يوليه 2022، تم تقديم المساعدة إلى 261 أسرة، بما في ذلك 275 طفلاً ومراهقاً من ذوي الإعاقة⁽²¹⁰⁾.

126- وتهدف استراتيجية تعزيز الأسرة "Acercándonos" إلى تعزيز مهارات الوالدين بين الأسر التي تعاني من أوضاع هشة. وبحلول تموز/يوليه 2022، تم بذلك تعزيز مهارات الوالدين ضمن 1 679 أسرة تشمل 3 233 طفلاً ومراهقاً. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت أحكام لتوفير المساعدة المالية للأطفال الذين توفيت أمهاتهم أو أبائهم، أو كلا الوالدين، خلال فترة الجائحة⁽²¹¹⁾.

127- وخلال السنة المالية 2022، ووفقاً للقانون 31365، تم تقييض وزارة شؤون المرأة والفئات الضعيفة بأن تقدم، عن طريق المعهد الوطني لحماية الأسرة، مساعدة اقتصادية شهرية بقيمة 200 سول للأطفال والمراهقين الذين توفيت أمهاتهم أو أبائهم أو كلا الوالدين خلال حالة الطوارئ الصحية الناجمة عن كوفيد-19. وتُدفع المساعدة المالية كل شهرين. وبحلول تموز/يوليه 2022، استفاد منها 17 278 من الأطفال والمراهقين الأيتام⁽²¹²⁾.

128- واعتباراً من عام 2022، سيتم توفير الرعاية لهؤلاء الأطفال والمراهقين في إطار القانون 31405 المتعلق بحماية ونماء الأطفال والمراهقين الأيتام ولأحتة التنفيذية، المعتمدة بموجب المرسوم السامي رقم 007-2022-MIMP.

129- وتجدر الإشارة إلى اعتماد المرسوم التشريعي DL 1297⁽²¹³⁾، في عام 2018، المتعلق بحماية الأطفال والمراهقين المحرومين من رعاية الوالدين أو المعرضين للحرمان من هذه الرعاية، ولأحتة التنفيذية⁽²¹⁴⁾، اللذين يحددان الحماية الشاملة ويضمنان الممارسة الكاملة للحقوق ويعطيان الأولوية للحق في العيش والنمو والتطور ضمن بيئة أسرية، عن طريق تدابير الحماية الخاصة. كما يحدد جدول تقييم المخاطر⁽²¹⁵⁾ ما إذا كان الطفل معرضاً لخطر الحرمان من الحماية الأسرية أو محروماً منها بالفعل.

وفي عام 2020، أُدخلت بموجب مرسوم الطوارئ 001-2020 تعديلات على المرسوم التشريعي DL 1297 فيما يتعلق بالمواد ذات الصلة بحماية الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة، والإجراءات الواجب تطبيقها في حالات الطوارئ، ورعاية الأطفال والمراهقين الذين يرتكبون جرائم مشمولة بالقانون الجنائي.

130- ويوجد حالياً 25 وحدة للحماية الخاصة على الصعيد الوطني، وهي تتدخل في الإجراءات المتعلقة بالافتقار إلى الحماية الأسرية للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين أو المعرضين لخطر الحرمان من هذه الرعاية، وتشمل مهامها على وجه الخصوص الشروع في الإجراءات المتعلقة بالافتقار إلى الحماية الأسرية وتوجيهها وتنظيم تدابير الحماية المؤقتة. وحتى الآن، جرى الإعلان عن أن 8 048 طفلاً ومراهقاً معرضون مؤقتاً للحرمان من الحماية الأسرية أو محرومون من هذه الحماية بالفعل، وهم يستفيدون من تطبيق تدابير الحماية.

131- وفي عامي 2018 و2021، تم اعتماد "التوجيهات المتعلقة بتنفيذ الإيداع العاجل لدى بيت كافل، أو لدى الأسرة الموسّعة، أو لدى طرف ثالث، أو تنفيذ الإيداع الدائم"⁽²¹⁶⁾ والتوجيهات المتعلقة بـ "الرعاية في بيئة أسرية محترفة وتقديم الإعانة المالية للرعاية في بيئة أسرية"⁽²¹⁷⁾، التي تُرسي حماية حقوق الأطفال والمراهقين.

حاء - الشعوب الأصلية⁽²¹⁸⁾

132- في عام 2021، اعتمدت السياسة الوطنية المتعلقة بلغات الشعوب الأصلية والتراث الشفوي والتفاعل بين الثقافات⁽²¹⁹⁾ لعام 2040. وتهدف هذه السياسة إلى تحسين علاقة الدولة بتعدد الثقافات واللغات في إطار تعاملها مع السكان الناطقين بلغات الشعوب الأصلية، والحد من أوجه التمييز القائمة على استخدام لغات الشعوب الأصلية، وزيادة تناقل لغات الشعوب الأصلية بين الأجيال وتناقل التراث الشفوي بين السكان.

133- ونُفذ ما مجموعه 35 عملية تشاور مسبق بشأن ما يلي: 18 مشروعاً للتعيين، و5 إعلانات عن التراث الثقافي الوطني، و6 مناطق طبيعية محمية، ومشروعان لتوليد الكهرباء، ومشروعان للبنى التحتية للطرق، ومشروع للهيدروكربونات، ولائحة تنظيمية (تدبير وطني)، وقد استُشّرت خلال عمليات التشاور 306 مناطق محلية تضم 12 شعباً من الشعوب الأصلية من 10 مقاطعات على نطاق البلد، مما أتاح مشاركة أكثر من 11 063 فرداً من الشعوب الأصلية فيها⁽²²⁰⁾.

134- وبالإضافة إلى ذلك، استعاد 4 784 من الموظفين العموميين و11 183 فرداً من الشعوب الأصلية من 781 تدبيراً من تدابير المساعدة التقنية في الفترة الممتدة من عام 2019 إلى حزيران/يونيه 2021، قبل وأثناء تنفيذ عمليات التشاور المسبق⁽²²¹⁾.

135- وفي إطار 122 حلقة دراسية، تم تدريب 4 198 شخصاً في مجال القانون والتشاور المسبق. ومن بين هؤلاء الأشخاص، كان ثمة 1 467 موظفاً من الموظفين العموميين، و1 832 فرداً من أفراد الشعوب الأصلية، و552 فرداً من مؤسسات أخرى. ونُظمت هذه الحلقات الدراسية التدريبية بالحضور الشخصي في المناطق التالية: الأمازون، وأنكاش، وأياكوتشو، وأبوريماك، وكاخاماركا، وكوسكو، وهوانكافيلكا، وإيكا، وليما، ولوريتو، ومادري دي ديوس، وموكيغوا، وبونو، وسان مارتين، وأوكايالي، بالإضافة إلى المشاركة عن بُعد في هذه الحلقات منذ بداية حالة الطوارئ الوطنية الناشئة عن كوفيد-19⁽²²²⁾.

136- ونظمت وزارة الثقافة دورات دراسية عن هذا الموضوع عبر الإنترنت، وكانت موجهة إلى الموظفين العموميين على الصعيد الوطني⁽²²³⁾. وقد أُصدرت 1 704 شهادات في هذا الصدد⁽²²⁴⁾.

137- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الأمانة التقنية للجنة الدائمة المتعددة القطاعات المعنية بإعمال الحق في التشاور قد نظمت 837 اتفاقاً من اتفاقات التشاور المسبق. وهذه الاتفاقات هي ذات صلة بـ 37 عملية تشاور سابقة تضمنت محاضر المشاورات المرفقة بالاتفاقات الموقّعة. وفي إطار متابعة الأمانة التقنية لاتفاقات التشاور، تم تنفيذ 478 اتفاقاً، أي ما يمثل 57 في المائة من التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات المبرمة أثناء عمليات التشاور السابقة⁽²²⁵⁾.

138- وتصدياً للجائحة، أُخذت التدابير التالية: '1' خطة تدخل لوزارة الصحة لصالح مجتمعات الشعوب الأصلية والمراكز الريفية المأهولة في منطقة الأمازون في مواجهة حالة الطوارئ الناجمة عن كوفيد-19⁽²²⁶⁾؛ و'2' توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية إلى لغات الشعوب الأصلية في حالات الطوارئ⁽²²⁷⁾؛ و'3' توجيهات لنقل وتسليم السلع أو الأغذية إلى الشعوب الأصلية من جانب الكيانات العامة أو الأشخاص الطبيعيين أو الكيانات القانونية الخاصة في إطار حالة الطوارئ الصحية الناجمة عن كوفيد-19⁽²²⁸⁾؛ و'4' المرسوم التشريعي DL 1489 الذي يضع تدابير لحماية الشعوب الأصلية في إطار حالة الطوارئ الصحية الناجمة عن كوفيد-19⁽²²⁹⁾.

طاء - الأشخاص المتنقلون⁽²³⁰⁾

139- وفيما يتعلق بالتعليم، تم إدماج 137 569 طفلاً ومراهقاً مهاجراً دخلوا البلد خلال الفترة 2018-2021 ضمن النظام التعليمي⁽²³¹⁾.

140- وفيما يتعلق بالتحقق من برنامج التعليم الأساسي العام المتبع في الخارج، يتم تطبيق إجراءين هما: الاعتراف بالبرنامج الدراسي وتقييم الكفاءات/إعادة التحقق في هذا الصدد⁽²³²⁾، عملاً بالمرسوم السامي 10-2019-MINEDU⁽²³³⁾ وقرار نائب الوزير RVM 094-2020-MINEDU⁽²³⁴⁾ الذي ينظم تقييم كفاءات الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي 234.

141- وفي مجال الصحة، تم في عام 2020 دمج خطة التأمين الصحي الجديدة المعنونة "SIS Para Todos" ضمن نظام التأمين الصحي (SIS)، مما سمح بتسجيل 25 869 أجنبياً يحملون بطاقات هوية أجنبية⁽²³⁵⁾.

142- وشهد نظام التأمين الصحي زيادة في عدد المشتركين الأجانب، من 170 24 في عام 2018 إلى 144 627 شخصاً يستفيدون من التأمين الصحي وينتمون إلى 36 بلداً أجنبياً في كانون الثاني/يناير 2022. ومن عام 2018 إلى عام 2021، لوحظت زيادة في عدد الخدمات المقدمة إلى الأجانب المسجلين في نظام التأمين الصحي، حيث بلغت 52 229 خدمة في عام 2021. وتجاوز عدد النساء المسجلات عدد الرجال المسجلين للفترة 2016-2020، حيث ارتفع من 1 619 في عام 2016 إلى 44 285 في عام 2020. ويشكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و5 سنوات الفئة العمرية التي تُحصي أكبر عدد من المسجلين في هذا النظام، بما مجموعه 78 587 طفلاً⁽²³⁶⁾.

143- وفي إطار برنامج AURORA، تمت بين عامي 2018 و2021 معالجة 6 706 حالات لمهاجرات وأفراد من المجموعات الأسرية يشكلون ضحايا للعنف. وتتعلق 85 في المائة من حالات الاعتداء على المرأة بنساء فنزوليات و15 في المائة من الحالات بنساء من جنسيات أخرى، ومن أمريكا الجنوبية⁽²³⁷⁾ بشكل رئيسي.

144- وفيما يتعلق بالاندماج المهني، يقدم برنامج Tu Empresa الوطني التابع لوزارة الإنتاج المشورة والتوجيه للمواطنين الذين يتطلعون إلى الانخراط في نشاط اقتصادي في البلد أو الذين أنشأوا بالفعل نشاطاً اقتصادياً؛ وقد استفاد من هذه الخدمات حتى الآن 125 مهاجراً من العائدين إلى بيرو و366 أجنبياً، وبدأت الإجراءات الرسمية في هذا الصدد بالنسبة لـ 35 مهاجراً عائداً و1 023 أجنبياً⁽²³⁸⁾.

145- ومنذ بداية عام 2022، تعاملت وحدات الحماية الخاصة على الصعيد الوطني مع 1 035 حالة لأطفال ومراهقين من جنسيات أجنبية (بما في ذلك 886 مواطناً فنزولياً)، نتيجةً للانتهاكات المختلفة للحقوق المنصوص عليها في القوانين السارية.

146- واعتمدت في عام 2018 المبادئ التوجيهية المشتركة بين القطاعات بشأن منع وقمع تهريب المهاجرين، وبشأن حماية الأشخاص الذين هم في حالة تهريب المهاجرين وضحايا الجرائم المتعلقة بالهجرة⁽²³⁹⁾.

ياء - المنحدرون من أصل أفريقي⁽²⁴⁰⁾

147- تهدف السياسة الوطنية المتعلقة بسكان بيرو المنحدرين من أصل أفريقي لعام 2030⁽²⁴¹⁾، التي اعتمدت في حزيران/يونيه 2022، إلى الحد من التمييز العرقي والإثني والعنصرية إزاء هؤلاء السكان، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز مشاركة المواطنين، وزيادة استقلالية جميع النساء البيروفيات المنحدرات من أصل أفريقي.

148- وأعلن القانون رقم 31049 يوم 25 تموز/يوليه يوماً وطنياً للمرأة البيروفية المنحدرة من أصل أفريقي.

كاف - ضحايا فترة العنف⁽²⁴²⁾

149- في تموز/يوليه 2022، تضمّن السجل الوحيد للضحايا قائمة تضم 5 372 من ضحايا عمليات الاغتصاب التي ارتكبت خلال فترة العنف 1980-2000، وقد تلقى 4 911 منهم تعويضاً، بينما تلقى 4 152 آخرون رعاية صحية بدنية ونفسية، وتلقى 422 شخصاً تعويضات في مجال التعليم، بينما تلقى 441 آخرون تعويضات في مجال السكن. وتم تسجيل ما مجموعه 1 674 من ضحايا العنف الجنسي للفترة 1980-2000، وقد تلقى 1 260 منهم رعاية صحية بدنية ونفسية، بينما تلقى 88 آخرون تعويضات في ميدان التعليم؛ وحصل 283 من الضحايا على تعويضات مالية، وتلقى 136 آخرون تعويضات سكنية⁽²⁴³⁾.

150- وفيما يتعلق باستمرار تنفيذ الخطة العامة للتعويضات، أُحرز تقدم كبير حتى الآن في مجالي التعويضات المالية (99,1 في المائة) والتعويضات الجماعية (73,07 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، يتواصل إدخال تحسينات على تنفيذ التدابير التعويضية في مجالي التعليم والإسكان من خلال توسيع وتحسين الخطط المتعددة السنوات، فضلاً عن وضع آليات للرصد عن بعد وتوصيات بشأن شتى أشكال الرعاية الصحية البدنية والنفسية⁽²⁴⁴⁾.

151- ويجري حالياً وضع الخطة الوطنية من أجل الذاكرة والسلام والمصالحة في إطار آليات تجمع بين ممثلي ضحايا فترة العنف، والمجتمع المدني، والدولة، والأوساط الأكاديمية. وفي آب/أغسطس 2022، بدأ بناء ضريح ذاكرة La Hoyada، الواقع في مقاطعة أياكوتشو. ويخصّص هذا الموقع الرمزي للاعتراف بضحايا الاختفاء القسري وإحياء ذكراهم⁽²⁴⁵⁾.

152- ومنذ صدور القانون 30470 في 31 تموز/يوليه 2022، قدمت دولة بيرو إجابات تتعلق بمصير 630 شخصاً من المختفين. وفي الفترة من عام 2018 إلى تموز/يوليه 2022، تلقى 3 773 من أقارب المختفين مساعدة نفسية واجتماعية، مما أسفر عن توفير 12 743 جلسة دعم؛ وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم المادي واللوجستي إلى 2 050 من أقارب المفقودين⁽²⁴⁶⁾.

153- وفي عام 2018، تم إنشاء قاعدة بيانات جينية⁽²⁴⁷⁾. وهي تشكل أرشيفاً للمعلومات الجينية لأقارب المختفين والعظام التي تمت استعادتها أثناء البحث، مشفّرة بطريقة تسمح بالحفاظ على السرية وتيسر إمكانية التتبع. وحتى الآن، تُحصي قاعدة البيانات ما يقرب من 1 200 من الملفات الجينية التي تُستخدم لتحديد هوية الأشخاص المختفين⁽²⁴⁸⁾.

154- وفي إطار البحث عن الأشخاص المختفين في فترة العنف، أُنشئ سجل وطني للأشخاص المختفين ومواقع دفنهم. وفي تموز/يوليه 2021، كان السجل يُحصي 21 918 شخصاً مختفياً و5 043 موقع دفن⁽²⁴⁹⁾.

155- وتهدف الخطة الوطنية للبحث عن الأشخاص المختفين لعام 2030⁽²⁵⁰⁾، التي اعتمدت في تموز/يوليه 2021، إلى معالجة المشكلة العامة التي يطرحها انخفاض معدل استجابة الدولة للأقارب في البحث عن الأشخاص المختفين في فترة العنف 1980-2000⁽²⁵¹⁾.

156- وفي عام 2017، اعتمدت توجيهات جديدة لتنظيم عملية البحث عن الأشخاص المختفين، مع التركيز على النهج الإنساني⁽²⁵²⁾.

157- وبحلول 31 تموز/يوليه 2022، تم تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية إلى 3 734 من أقارب المختفين في إطار 12 786 جلسة دعم، وتم تقديم الدعم المادي واللوجستي إلى 1 653 من أقارب المختفين⁽²⁵³⁾.

لام- العمال المنزليون⁽²⁵⁴⁾

158- يهدف القانون 31047 بشأن العمال المنزليين، الذي نُشر في عام 2020، إلى منع وإزالة جميع أشكال التمييز في ظروف العمل والتوظيف للأشخاص الذين يؤديون المهام المنزلية، وضمان حقوقهم الأساسية والاعتراف بمساهماتهم الكبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد⁽²⁵⁵⁾. وينص القانون أيضاً على أن الحد الأدنى لسن العمل لدى الأسرة المعيشية هو 18 عاماً. وفي نيسان/أبريل 2021، تم نشر اللائحة التنفيذية⁽²⁵⁶⁾ لهذا القانون.

159- وفي عام 2021، تم اعتماد نماذج مرجعية لعقود العمل واستمارات صرف المرتبات كي يستخدمها أصحاب العمل في تعاملهم مع العمال المنزليين⁽²⁵⁷⁾. وتتنطبق هذه النماذج على عقود العمل المنزلي السكني وغير السكني وعلى العمل بدوام جزئي.

160- وفيما يتعلق بعمليات التفتيش، صدر 792 أمراً بالتفتيش في ميدان العمال المنزليين، بما في ذلك 583 من الأوامر التي أسفرت عن تقارير تتعلق بالتفتيش و209 من الأوامر التي أسفرت عن تقارير تتعلق بمخالفات⁽²⁵⁸⁾.

ميم- الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو السل

161- في عام 2018، زادت تغطية العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية لتبلغ 80 في المائة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وانخفض معدل الإصابة بالسل إلى 50,6 لكل 100 000 نسمة⁽²⁵⁹⁾. وفي عام 2019، تلقى 100 في المائة من المراهقين الذين تم تشخيص إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية العلاج الطبي المناسب⁽²⁶⁰⁾. وفي عام 2020، كانت هناك زيادة في نسبة مرضى السل الذين تلقوا فحص الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني، من 79,6 في المائة إلى 91,3 في المائة⁽²⁶¹⁾.

رابعاً - استنتاجات

- 162- بذلت بيرو جهوداً للنهوض بحماية حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد. وهي تعي أنه يجب عليها، في مجالات معينة، أن تضاعف جهودها للمضي قدماً على طريق التنمية في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وعدم ترك أحد خلف الركب.
- 163- وفي جزء من فترة التقييم، تعيّن على العالم أن يتعامل مع الجائحة وأثرها على مختلف مجالات حياة الناس، وعلى تنمية مجتمعاتنا؛ ودولة بيرو، التي اضطرت إلى اعتماد تدابير عاجلة تتعلق بالوقاية من المرض وعلاجه، وكذلك بضرورة معالجة آثاره الجانبية على الاقتصاد والعمالة والتعليم والخدمات الصحية، تركز جهودها الآن على انتعاش البلد. وعلى نحو ما ذكر في الفقرة السابقة، يُضطلع بهذا الجهد الوطني في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للسكان وبعيداً عن التمييز.
- 164- ومن المعروف جيداً أن المجتمعات الأكثر عدلاً وسلاماً وشمولاً تسير جنباً إلى جنب مع مؤسسات قوية وفعالة، وآليات المساءلة، وإمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وكلها عناصر تسمح بضمان حقوق السكان وبإيلاء اهتمام خاص للفئات المستهدفة بحماية خاصة.
- 165- ولذلك، تؤكد بيرو من جديد التزامها بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

Notes

- ¹ La elaboración del informe ha seguido el proceso establecido en el “Protocolo Intersectorial para la Participación del Estado peruano ante los Sistemas de Protección Internacional de Derechos Humanos”, aprobado mediante D.S. N° 010-2020-JUS. Publicado: 21.08.2020.
- ² Recomendaciones 111.1, 111.2, 111.3, 111.4, 111.5, 111.6, 111.7, 111.8, 111.9, 111.10, 111.11, 111.12.
- ³ CONGRESO. R.L. 30811. Publicada: 07.07.2018.
- ⁴ MRE. D.S. 030-2018-RE. Publicado: 17.07.2018.
- ⁵ CONGRESO. R.L. 30786. Publicado: 07.06.2018.
- ⁶ MRE. D.S. 026-2018-RE. Publicado: 04.07.2018.
- ⁷ CONGRESO. R.L. 31425. Publicada: 24.02.2022.
- ⁸ MRE. D.S. 033-2022-RE. Publicado: 04.06.2022.
- ⁹ Recomendaciones 111.20, 111.21, 111.22, 111.23.
- ¹⁰ MINJUSDH. D.S. 010-2020-JUS. Publicado: 21.08.2020.
- ¹¹ Recomendaciones 111.19, 111.24, 111.25, 111.26, 111.28, 111.32, 111.33, 111.39, 111.40, 111.106, 111.174.
- ¹² PCM. D.S. 103-2022-PCM. Publicado: 21.08.2022.
- ¹³ PCM. D.S. 095-2022-PC. Publicado: 28.07.2022.
- ¹⁴ MINJUSDH. Elaboración de la Política Nacional Multisectorial de DDHH. Disponible: <https://www.gob.pe/institucion/minjus/noticias/646115-minjusdh-lidera-avances-en-el-proceso-de-diseno-y-formulacion-de-la-politica-nacional-multisectorial-de-derechos-humanos>.
- ¹⁵ Recomendaciones 111.14, 111.15, 111.16, 111.17, 111.31, 111.45.
- ¹⁶ MINJUSDH. D.S. 002-2018-JUS. Publicado: 01.02.2018.
- ¹⁷ MINJUSDH. DPGDH. Informe 104-2022-JUS/DPGDH-DGDH. Fecha: 19.08.2022, párr. 8.
- ¹⁸ Recomendaciones 111.41, 111.42.
- ¹⁹ MINJUSDH. D.S. 009-2021-JUS. Publicado: 11.06.2021
- ²⁰ MINJUSDH. PNA, p. 9. Disponible: <https://cdn.www.gob.pe/uploads/document/file/2399831/Plan%20Nacional%20de%20Acci%C3%B3n%20sobre%20Empresas%20y%20Derechos%20Humanos%202021-2025.pdf>.
- ²¹ Recomendaciones 111.47, 111.49, 111.50, 111.51.
- ²² MINDEF. D.S. 003-2020-DEF. Publicado: 15.03.2020.
- ²³ MINDEF. Oficio 04018-2022-MINDEF-SG. Fecha: 24.08.2022. Anexo, p. 1.
- ²⁴ MINDEF. R.M. 0066-2022-DE. Publicado: 03.02.2022.
- ²⁵ MINDEF. R.M. 0065-2022-DE. Publicado: 03.02.2022.
- ²⁶ MINDEF. R.M. 0067-2022-DE. Publicado: 03.02.2022.
- ²⁷ MINDEF. R.M. 0165-2018/DE/SD. Publicada: 07.02.2018.
- ²⁸ PNP. Resolución del Consejo Superior Académico y Disciplinario 0671-2018-ENFPD-PNP/DIVACA. Fecha: 01.08.2018.

- ²⁹ PJ. Acuerdo Plenario 05-2019/CJ-116. Publicado: 16.11.2019, apartados 52 al 54.
- ³⁰ TC. STC Exp. 00009-2019-PI/TC. Fecha: 23.06.2020, párr. 200.
- ³¹ Recomendaciones 111.53, 111.54, 111.55.
- ³² Ley núm. 30394. Primera Disposición Complementaria Final.
- ³³ MNPT.
- (i) Primer Informe Anual del MNPT. Lima, mayo 2017. Disponible en: https://www.defensoria.gob.pe/modules/Downloads/informes/anales/Informe_tortura_2016.1.pdf.
 - (ii) Segundo Informe Anual del MNPT. Lima, junio 2018. Disponible en: https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2018/09/Informe_tortura_2018.pdf.
 - (iii) Tercer Informe Anual del MNPT. Lima, mayo 2019. Disponible en: <https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2019/07/Tercer-InformeAnual-MNPT.pdf>.
 - (iv) Cuarto Informe Anual del MNPT. Lima, mayo 2020. Disponible en: https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2020/05/InformeAnual_MNPT2020_7.pdf.
 - (v) Página oficial de YouTube. Presentación del “Quinto Informe Anual del Mecanismo Nacional de Prevención de la Tortura de Perú”. Lima, junio 2021. Disponible en: <https://www.youtube.com/watch?v=Utt2Q1E9g5s>.
 - (vi) Sexto Informe Anual del MNPT. Lima, mayo 2022. Disponible en: <https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2021/10/INFORME-ESPECIAL-N%C2%B0-7-20.10.21.pdf>.
- ³⁴ MNPT.
- (i) Informe sobre las condiciones de las mujeres en los centros de formación policial y militar. Disponible en: <https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2019/06/Serie-de-informes-especiales-CONDICIONES-DE-LAS-MUJERES-EN-LOS-CENTROS-DE-FORMACI%C3%93N-POLICIAL-Y-MILITAR-DMNPT.pdf>.
 - (ii) Informe sobre las condiciones de las Mujeres en Establecimientos Penitenciarios de Cuatro Departamentos del Perú. Disponible en: <https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2020/01/Informe-Especial-N2-Mujeres-en-penales.pdf>
 - (iii) Informe sobre las condiciones de las Mujeres en Establecimientos Penitenciarios de Cuatro Departamentos del Perú. Disponible en: <https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2020/01/Informe-Especial-N2-Mujeres-en-penales.pdf>.
 - (iv) Informe sobre las condiciones de las niñas, niños y adolescentes privados de libertad. Disponible en: <https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2020/01/Informe-Especial-N3-NNA.pdf>
 - (v) Informe sobre las condiciones de las personas privadas de libertad en el contexto de emergencia sanitaria por Covid-19. Disponible en: <https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2020/08/INFORME-ESPECIAL-N%C2%BA-4.pdf>
 - (vi) Informe de seguimiento a recomendaciones sobre condiciones de las niñas niños y adolescentes privados de libertad. Disponible en: <https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2021/01/Informe-Especial-N%C2%B0-5-Condiciones-de-las-ni%C3%B1as-y-adolescentes-privados-de-libertad.pdf>.
 - (vii) Informe de seguimiento a recomendaciones sobre las condiciones de las mujeres en establecimientos penitenciarios y otras supervisiones por Covid-19. Disponible en: <https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2021/04/Informe-Especial-N%C2%B0-6-Seguimiento-a-recomendaciones-sobre-las-condiciones-de-las-mujeres-en-establecimientos-penitenciarios-y-otras-supervisiones-por-COVID-19.pdf>.
 - (viii) Seguimiento al cumplimiento de las recomendaciones del Subcomité para la prevención de la tortura de la ONU, relacionadas al Covid-19. Disponible en: <https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2021/10/INFORME-ESPECIAL-N%C2%B0-7-20.10.21.pdf>.
- ³⁵ Recomendación 111.81.
- ³⁶ MINJUSDH. D.S. 012-2021-JUS. Publicado: 15.07.2021.
- ³⁷ PJ. Resolución Administrativa 198-2020-CE-PJ. Publicada: 01.08.2020.
- ³⁸ MINJUSDH. R.D. 199-2020-JUS/DGDP AJ. Publicada: 02.12.2020.
- ³⁹ MINJUSDH. DGDP AJ. Informe Técnico Usuario 000654-2022-JUS/DGDP AJ/WEM. Fecha: 12.08.2022, p. 2.
- ⁴⁰ MINJUSDH. R.M. 108-2021-JUS. Publicada: 11.06.2021.
- ⁴¹ Recomendaciones 111.92, 111.93, 111.95, 111.96, 111.98, 111.99, 111.100, 111.101.
- ⁴² MINS A. D.S. 026-2020-SA. Publicada: 24.08.2020.
- ⁴³ PE. D.U. 017-2019. Publicado: 28.11.2019.
- ⁴⁴ MIMP. DGIGND. Op. Cit., p. 13.
- ⁴⁵ MINEDU. Informe 00879-2022-MINEDU/VMGP-DIGEBR. Fecha: 17.08.2022. Anexo, celda G4.
- ⁴⁶ MINS A. D.S. 008-2020-SA. Fecha: 11.03.2020.
- ⁴⁷ Presidencia del Consejo de Ministros. D.S. 044-2020-PCM. Fecha: 15.03.2020.
- ⁴⁸ MINS A. R.M. 155-2020-MINS A. Fecha: 01.04.2020.

- 49 MINSA. R.M. 848-2020-MINSA. Fecha: 20.10.2020.
- 50 MEF. D.S. 051-2020-EF. Fecha: 13.03.2020.
- 51 Recomendaciones 111.89, 111.90.
- 52 MTPE. D.S. 013-2021-TR. Publicado: 13.06.2021.
- 53 MTPE. D.S. 018-2021-TR. Publicado: 24.07.2021.
- 54 MTPE. D.S. 018-2020-TR. Publicado: 25.08.2020.
- 55 MINSA. R.M. 448-2020-MINSA. Fecha: 01.07.2020.
- 56 Recomendaciones 111.103, 111.104, 111.105.
- 57 MINEDU. D.S. 013-2018-MINEDU. Publicada: 14.12.2018.
- 58 MC. D.S. 007-2022-MC. Publicado: 13.07.2022.
- 59 MINEDU. Op Cit., celda G5.
- 60 MINEDU. D.S. 011-2012-ED. Publicado: 07.07.2012.
- 61 MINEDU. Op Cit., celda G7.
- 62 MINEDU. Op Cit., celda G7.
- 63 MINEDU. RM 451-2020-MINEDU.
- 64 MINEDU. RM 168-2021-MINEDU.
- 65 MINEDU. RVM 236-2021-MINEDU y MINEDU. RVM N° 227-2021-MINEDU.
- 66 MINEDU. RVM 057-2022-MINEDU.
- 67 MINEDU. RVM 057-2022-MINEDU.
- 68 MINEDU. RVM 038-2022-MINEDU.
- 69 CONGRESO. Ley 31498. Publicada: 23.06.2022.
- 70 Recomendaciones 111.84, 111.88.
- 71 MVCS. R.V.M. 399-2021-VIVIENDA. Publicado: 24.12.2021.
- 72 Encuesta Nacional de Programas Presupuestales.
- 73 MVCS. Plan Nacional de Saneamiento 2022-2026. Fecha: 24.12.2021. Disponible:
<https://www.gob.pe/institucion/vivienda/informes-publicaciones/2586305-plan-nacional-de-saneamiento-2022-2026>.
- 74 Ídem.
- 75 PE. D.U. 36-2020. Publicado: 10.04.2020.
- 76 PCM. D.S. 015-2019-PCM. Publicado: 08.02.2019.
- 77 PCM. D.S. 104-2020-PCM. Publicado: 12.06.2020.
- 78 PCM. Plan Multisectorial ante Heladas y Frijaje 2022-2024. Disponible:
<https://www.dge.gob.pe/portal/docs/tools/frio/PMHF%202022-2024.pdf>.
- 79 Recomendación 111.46.
- 80 MINAM. D.S. 023-2021-MINAM. Publicado: 25.07.2021.
- 81 Recomendaciones 111.82, 111.83, 111.85, 111.86, 111.140, 111.142.
- 82 MIDIS. Correo electrónico de fecha: 19.08.2022. Anexo 2, p. 3.
- 83 MIDIS. Op. Cit., p. 3.
- 84 MIDIS. Op. Cit., p. 4.
- 85 MIDIS. R.M. N° 013-2021-MIDIS. Publicado: 20.01.2021.
- 86 MIDIS. Op. Cit., p. 5.
- 87 PE. D.U. 027-2020. Fecha: 16.03.2020.
- 88 PE. D.U. 044-2020. Fecha: 21.04.2020.
- 89 PE. D.U. 033-2020. Fecha: 27.03.2020.
- 90 PE. D.U. 042-2020. Fecha: 19.04.2020.
- 91 PE. D.U. 033-2020. Fecha: 27.03.2020.
- 92 PE. D.U. 033-2020. Fecha: 27.03.2020.
- 93 PE. D.U. 010-2021. Fecha: 30.01.2021.
- 94 Recomendaciones 111.58, 111.59, 111.60, 111.61, 111.62, 111.63.
- 95 MININTER. D.S. 009-2021-IN. Publicado: 27.07.2021.
- 96 MININTER. Op. Cit., p. 4.
- 97 CONGRESO. Ley 31146. Publicada: 30.03.2021.
- 98 MININTER. Op. Cit., p. 4.
- 99 MININTER. Op. Cit., p. 4.
- 100 MININTER. Op. Cit., p. 4.
- 101 MININTER. Op. Cit., p. 5.
- 102 MIMP. D.S. 009-2019-MIMP. Publicado: 10.04.2019.
- 103 Ibidem, p. 5.
- 104 MININTER. R.M. 524-2020-IN. Publicada: 20.06.2020.
- 105 MIMP R.M 174-2022-MIMP. Fecha 05.08.2022.
- 106 Recomendaciones 111.48, 111.77.
- 107 PCM. D.S. 042-2018-PCM. Fecha: 22.04.2018.
- 108 PCM. Correo electrónico de fecha: 19.08.2022. Anexo, p. 3.
- 109 PCM. Directiva 001-2019-PCM/SIP. Publicada: 24.07.2019.

- 110 CONGRESO. Ley 30997. Publicada: 27.08.2019.
- 111 MINJUSDH. D.S. 002-2020-JUS. Publicada: 05.02.2020.
- 112 CONGRESO. Ley 31227. Publicada: 23.06.2021.
- 113 PCM. D.S. 038-2021-PCM. Publicado: 01.03.2021.
- 114 MININTER. D.S. 017-2019-IN. Publicada: 14.07.2019.
- 115 MININTER. D.S. 006-2022-IN. Publicado: 22.06.2022.
- 116 MIMP. D.S. 006-2021-MIMP. Publicada: 05.06.2021.
- 117 MIDIS. D.S. 005-2020-MIDIS. Fecha: 18.03.2020.
- 118 PE. D.L. 1474. Fecha: 03.04.2020.
- 119 MINSA. R.M. 666-2020-MINSA. Fecha: 28.08.2020.
- 120 Recomendaciones 111.29, 111.30, 111.34, 111.35, 111.36, 111.37, 111.38.
- 121 MIMP. D.S. 008-2019-MIMP. Publicada: 04.04.2019.
- 122 MIMP. DGIGND. Informe N° D000133.
- 123 MIMP. DGIGND. Op. Cit., p. 8.
- 124 MIMP. Resolución de Dirección Ejecutiva 133-2022-MIMP-AURORA-DE. Publicada: 08.06.2022.
- 125 MIMP. Resolución de Dirección Ejecutiva 157-2021-MIMP-AURORA-DE. Publicada: 08.06.2021.
- 126 MIMP. DGIGND. Op. Cit., p. 10.
- 127 MININTER. Op. Cit., p. 1.
- 128 CONGRESO. Ley 30714. Publicada: 30.12.2017.
- 129 MININTER. Informe 000615-2022/IN/VSP/DGSD/DDF. Fecha: 18.08.2022. Anexo, p. 1.
- 130 Ídem.
- 131 MININTER. R.M. 952-2018-IN. Publicada: 14.08.2018.
- 132 MININTER. Op. Cit., p. 1.
- 133 MIMP. DGNNNA. Oficio D000448-2022-MIMP-DGNNNA. Fecha: 16.08.2022. Anexo, p. 13.
- 134 MINJUSH. R.D. 58-2020-JUS/DGDPAJ. Publicada: 05.01.2021.
- 135 MPFN. Informe 000116-2022-MP-FN-CFSN-FPS-DHIT. Fecha: 17.08.2022, p. 9.
- 136 MPFN. Publicado: 21.03.2022. Disponible: <https://www.gob.pe/institucion/mpfn/informes-publicaciones/2829986-caracteristicas-criminologicas-de-las-muertes-dolosas-de-personas-lgtb-en-el-peru-2012-2021>.
- 137 MPFN. Op. Cit., p. 10.
- 138 JNE. Informe 015-2022-RMF-DNEF/JNE. Fecha: 23.08.2022.
- 139 Recomendaciones 111.56, 111.57.
- 140 MINJUSDH. D.S. 011-2020-JUS. Publicada: 25.09.2020.
- 141 INPE. Resolución Presidencial N°310-2018-INPE/P. Publicada: 27.12.2018.
- 142 INPE. Resolución Presidencial N°112-2022-INPE/P. Publicada: 20.05.2022 Correo electrónico de fecha: 17.08.2022. Reporte de información del Instituto Nacional Penitenciario – INPE.
- 143 INPE. Manual de Derechos Humanos Aplicados a la Función Penitenciaria. Fecha: 09.03.2018. Disponible: <https://www.gob.pe/institucion/inpe/informes-publicaciones/835194-manual-de-derechos-humanos-aplicados-a-la-funcion-penitenciaria>.
- 144 INPE. Op. Cit., p. 1.
- 145 PE. D.L. 1459. Publicado: 14.04.2020.
- 146 PE. D.L. 1513. Publicado: 04.06.2020.
- 147 PE. D.L. 1514. Publicado: 04.06.2020.
- 148 MINJUSDH. D.S. 008-2020-JUS-. Publicado: 23.04.2020.
- 149 INPE. Op. Cit., p. 1–2.
- 150 MINJUSDH. D.S. 004-2020-JUS. Publicado en el Diario Oficial El Peruano: 23.04.2020.
- 151 Recomendaciones 111.64, 111.149, 111.150, 111.151, 111.152, 111.153, 111.154.
- 152 MIMP. DS 007-2021-MIMP. Publicada: 05.06.2021.
- 153 CONADIS. Correo electrónico de fecha: 17.08.2022. Anexo, p. 1.
- 154 PE. D.L. 1384. Publicado: 04.09.2018.
- 155 CONADIS. Op. Cit., p. 3.
- 156 MIMP. R.M. 347-2021-MIMP. Publicada: 20.12.2021.
- 157 CONADIS. Op. Cit., p. 4.
- 158 ONPE. Resolución Jefatural 002999-2022-JN/ONPE. Publicada: 03.09.2022.
- 159 Recomendaciones 111.66, 111.67, 111.68, 111.69, 111.70, 111.71, 111.72, 111.73, 111.74.
- 160 MINJUSDH. R.M. 159-2019-JUS. Publicada: 27.04.2019.
- 161 MINJUSDH. R.M. 0255-2020-JUS. Publicada: 02.10.2020.
- 162 MINJUSDH. D.S. 004-2021-JUS. Publicada: 22.04.2021.
- 163 MINJUSDH. DPGDH. Informe 104-2022-JUS/DPGDH-DGDH. Fecha: 19.08.2022, párr. 20.
- 164 MPFN. Res. 1612-2021-MP-FN. Publicada: 25.11.2021.
- 165 MPFN. Resolución 439-2022-MP-FN. Publicada: 28.03.2022.
- 166 Recomendaciones 111.107, 111.108, 111.109, 111.110, 111.111, 111.112, 111.113, 111.114, 111.115, 111.116, 111.117, 111.118, 111.119, 111.120, 111.121, 111.122, 111.123, 111.124, 111.125, 111.126, 111.127, 111.128, 111.129, 111.130, 111.131, 111.132, 111.133, 111.134,

- 111.135, 111.136, 111.137, 111.138, 111.139.
- 167 MIMP. DGIGND. Op. Cit., p. 12.
- 168 MIMP. DGIGND. Op. Cit., p. 13.
- 169 MIMP. DGIGND. Op. Cit., p. 13.
- 170 CONGRESO. Ley N° 30996. Publicada: 27.08.2019.
- 171 MIMP. DGIGND. Op. Cit., p. 15.
- 172 CONGRESO. Ley N° 30982. Publicada: 18.07.2019.
- 173 MIMP. DGIGND. Op. Cit., p. 16.
- 174 CONGRESO. Ley N° 31030. Publicada: 23.07.2020.
- 175 MIMP. DGIGND. Op. Cit., p. 15.
- 176 CONGRESO. Ley N° 31155. Publicada: 07.04.2021.
- 177 MIMP. R.M. N° 158-2022-MIMP. Publicada: 22.07.2022.
- 178 MIMP. DGIGND. Op. Cit., p. 17.
- 179 MININTER. Op. Cit., p. 5.
- 180 MIMP. D.S. 006-2018-MIMP. Publicado: 02.08.2018.
- 181 MININTER. Op. Cit., p. 1.
- 182 PNP. R.C.G. N° 170-2020-CG PNP/EMG. Fecha: 17.06.2020.
- 183 MININTER. Op. Cit., p. 5.
- 184 MINJUSDH. DGDPAJ. Op. Cit., p. 9.
- 185 CONGRESO. Ley 30709. Publicada: 27.12.2017.
- 186 MTPE. D.S. 002-2018-TR. Publicado: 08.03.2018.
- 187 MIMP. D.S. 014-2019-MIMP. Publicado: 22.07.2019.
- 188 PE. D.L. 1470. Fecha: 27.04.2020.
- 189 Recomendaciones 111.141, 111.143, 111.144, 111.145, 111.146, 111.147, 111.148, 111.165, 111.94.
- 190 MIMP. D.S. 008-2021-MIMP. Publicada: 25.06.2021.
- 191 MIMP. D.S. 020-2021-MIMP. Publicado: 26.07.2021.
- 192 MIMP. R.M. 136-2022-MIMP. Publicada: 07/07/2022.
- 193 CCFFAA. Oficio 3763-CCFFAA/D-1/DDHH-DIH. Fecha: 17.08.2022.
- 194 MIMP. DGIGND. Op. Cit., p. 13.
- 195 MIMP. DGNNA. Op. Cit., p. 7.
- 196 MIMP. DGNNA. Op. Cit., p. 8.
- 197 MIMP. DGNNA. Op. Cit., p. 7.
- 198 MINEDU. R.V.M. 169-2021-MINEDU. Publicada: 05.06.2021.
- 199 MTPE. R.M. 204-2019-TR. Publicado: 17.09.2019.
- 200 MTPE. R.M. 152-2021-TR. Fecha: 21.08.2021.
- 201 MTPE. DPPDFL. Oficio N° 0064-2022-MTPE/2/15.1. Anexo, celda F4.
- 202 SUNAFIL. DINI. Informe 6-2022-SUNAFIL/DINI-AUM. Fecha: 16.08.2022, p. 9.
- 203 CONGRESO. Ley 31110. Publicada: 10.12.2020.
- 204 MIMP. D.S. 009-2022-MIMP. Publicado: 24.07.2022.
- 205 MIMP. DGNNA. Op. Cit., p. 10.
- 206 MIMP. DGNNA. Op. Cit., p. 10.
- 207 MIMP. DGNNA. Op. Cit., p. 10.
- 208 MIMP. DGNNA. Op. Cit., p. 11.
- 209 MIMP. DGNNA. Op. Cit., p. 13.
- 210 MIMP. DGNNA. Op. Cit., p. 13.
- 211 MIMP. D.S. 002-2021-MIMP. Publicado: 07.03.2021.
- 212 MIMP. D.S. 002-2021-MIMP. Publicado: 07.03.2021.
- 213 PE. D.L. 1297. Publicado: 30.12.2018.
- 214 MIMP. D.S. 001-2018-MIMP. Publicado: 10.02.2018.
- 215 MIMP. R.M. 065-2018-MIMP, actualizado MIMP. R.M. 189-2021
- 216 MIMP. R.M. 305-2018-MIMP. Publicada: 28.12.2018.
- 217 MIMP. R.M. 182-2021-MIMP. Publicada: 08.07.2021.
- 218 Recomendaciones 111.155, 111.156, 111.157, 111.159, 111.160, 111.161, 111.162, 111.163, 111.164, 111.165, 111.166, 111.167, 111.168, 111.169, 111.170, 111.171, 111.172, 111.173, 111.175, 111.176, 111.179, 111.180.
- 219 MINCU. D.S. 012-2021-MC. Publicada: 16.07.2021.
- 220 MINCU. DGPI. Correo electrónico de fecha: 22.08.2022.
- 221 Ídem.
- 222 Ídem.
- 223 Ídem.
- 224 Ídem.
- 225 Ídem.
- 226 PE. D.U. 071-2020. Publicado: 23.06.2020.
- 227 MINCU. D.S. 012-2020-MC. Publicado: 04.09.2020.

-
- 228 MINCU. D.S. 008-2020-MC. Publicado: 04.06.2020.
229 PE. D.L. 1489. Publicado: 10.05.2020.
230 Recomendaciones 111.181, 111.182.
231 MRE. OF. RE (DDH) 2-19-B/413. Fecha: 17.08.2022, p. 2.
232 Ibidem, p. 3.
233 MINEDU. D.S.010-2019-MINEDU. Publicado: 23.07.2019.
234 MINEDU. R.V.M. 094-2020-MINEDU. Publicado: 26.04.2020.
235 MRE. Op. Cit., p. 5.
236 MRE. Op. Cit., p. 5.
237 MRE. Op. Cit., p. 8.
238 MRE. Op. Cit., p. 9.
239 MININTER. D.S. 008-2018-IN. Publicado: 07.09.2018.
240 Recomendaciones 111.177, 111.178.
241 MINCU. D.S. 005-2022-MC. Publicado: 03.06.2022.
242 Recomendaciones 111.75, 111.76, 111.78, 111.79, 111.80, 111.97.
243 CMAN. Memorando 543-2022-JUS/CMAN-SE. Fecha: 16.08.2022. Anexo, p. 2-3.
244 Ibidem, p. 2.
245 Ibidem, p. 2.
246 MINJUSDH. DGBPD. Op. Cit., p. 5.
247 PE. D.L. 1398. Publicado: 08.09.2018.
248 MINJUSDH. DGBPD. Informe Usuario 280-2022/DGBPD. Fecha: 16.08.2022, Op. Cit., p. 9.
249 Ibidem, p. 3.
250 MINJUSDH. D.S. 011-2021-JUS. Publicado: 13.07.2021.
251 MINJUSDH. DGBPD. Op. Cit., p. 4.
252 MINJUSDH. R.V.M. 009-2021-JUS. Publicada: 17.08.2021.
253 MINJUSDH. DGBPD. Op. Cit., p. 5.
254 Recomendación 111.91.
255 CONGRESO. Ley 31047. Publicada: 01.10.2020.
256 MTPE. D.S. 009-2021-TR. Publicado: 17.04.2021.
257 MTPE. R.D.G. 0001-2021-MTPE/2/15. Publicación: 02.10.2021.
258 SUNAFIL. DINI. Op. Cit., p. 5.
259 MINJUSDH. DPGDH. Op. Cit., párr. 10.
260 MINJUSDH. DPGDH. Op. Cit., párr. 10.
261 MINJUSDH. DPGDH. Op. Cit., párr. 10.
-